مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٠

الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هولبروك	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن التأخر في افتتاح هذه الجلسة، الذي كان أساسا بسبب محادثة جرت مع الرئيس شيلوبا بخصوص اللقاءات التي ستعقد في مجلس الأمن في الأسبوع المقبل بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبسبب ضيق الوقت، أريد أن أؤكد على أننا سنجري في الساعة الثالثة عصر اليوم مشاورات غير رسمية غير مقررة سلفا، للنظر في مسألة أخرى ذات طابع شديد الاستعجال بالنسبة لمجلس الأمن. وأود أن أطلب من الجميع - وأكرر من الجميع - أن يضعوا في اعتبارهم أننا بدأنا متأخرين ٣٥ دقيقة، وأن علينا أن ننظر عصر اليوم في بند هام من بنود جدول الأعمال. وبعضنا، على الأقل، لديه مجموعة من الالتزامات الهامة جدا في فترة الغذاء فيما يتعلق بمغادرة زميلنا الموقر من الصين. وأرجو من الجميع أن يدخلوا هذا في الحسبان أثناء سير عملنا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

نيابة عن المجلس، أرحب بنائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، السيد جورج شيكوتي.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شيكوتي (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد برندرغاست إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع اليوم وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/2000/23.

وسنبدأ بتقرير للسيد كيران برندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ثم ننتقل مباشرة إلى تقرير من السفير روبرت فاولر، ممثل كندا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، ثم نطلب إلى نائب وزير خارجية أنغولا الإدلاء بكلمته، وبعد ذلك نفتح المجال للمتكلمين لإلقاء بياناتهم. ومرة أخرى أحث الجميع على التفكير في مسألة الإيجاز.

أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران برندرغاست.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن أنغولا، الوارد في الوثيقة S/2000/23.

في هذا التقرير يُقيِّم الأمين العام الأحوال السياسية والعسكرية والإنسانية في البلد، ويشدد على حقيقة أن غياب الحوار السياسي واستئناف القتال المكثف زادا من تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلا. ويلاحظ الأمين العام أيضا أن الحالة ازدادت تدهورا بامتداد القتال إلى المناطق المجاورة في زامبيا وناميبيا، اقترانا بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الأنغوليين على جانبي المناطق الحدودية.

إن الحالة الإنسانية حرجة بشكل خاص. والسكان المتأثرون بالحرب في أنغولا يُقدر عددهم بحوالي أربعة ملايين نسمة، حوالي ثلث سكان البلاد. وحوالي مليونين من البشر مشردون داخليا، والسكان المقيمون والمشردون داخليا يعانون من مستويات مرتفعة من سوء التغذية. وبالإضافة إلى هذا، فإن الوضع الإنساني الذي يعيشه ثلث آخر من السكان الأنغوليين المتواجدين في مناطق لا يمكن الوصول إليها غير معروف ولكن يعتقد بأنه وضع حرج.

والأمين العام يشعر بقلق عميق نتيجة المعاناة الإنسانية وأيضا الدمار الذي لحق بالممتلكات والبنية الأساسية في أنغولا، وهي بلد حباه الله بموارد طبيعية وإمكانية هائلة للتنمية. وإن بسط إدارة الدولة في الأقاليم يمكن من وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين لا تعرف ظروفهم تماما في الوقت الحاضر، ولكن يتوقع أن تكون سيئة. ومهمة تحسين الظروف في تلك المناطق ستمثل تحديا لحكومة أنغولا وللمجتمع الدولي على السواء.

لقد تزايدت معدلات سوء التغذية بشكل حاد في مناطق الصراع، و ٤٢ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إما يقل وزنهم عن المعدل بشكل حاد أو بشكل معتدل. وحتى إذا عاشوا فإنهم يحتمل أن يواجهوا مشاكل صحية في حياتهم بعد ذلك. وتبين التجربة أن معدلات سوء التغذية سترتفع، حيث يصاحب موسم الأمطار آثار نقص المخزون من الأغذية فعلا.

وإزالة الألغام ذات أهمية حاسمة لأي استئناف آمن للأنشطة الزراعية والتجارية، ولإعادة التوطين الطارئ للمشردين داخليا، وللعودة إلى المناطق الريفية. والخطر المتزايد لحوادث الألغام والكمائن يُشكل عقبة كبيرة أمام العمليات الإنسانية. لقد أوقف بعض المانحين مساعدتهم لأنشطة إزالة الألغام بسبب إعادة زرع الألغام، وعدم توفر الدعم لتلك الأنشطة يؤذي الأفراد الأبرياء ويجمد الوصول إلى الأراضي الزراعية.

وبالرغم من أقصى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والإنمائية الأخرى، فإن انعدام الأمن وكذلك الكمائن والهجمات التي تقوم بها عناصر مسلحة قيدت بشكل حاد جهود الإغاثة الدولية. وإعادة زرع الألغام في الطرق وفي الريف أضافت إلى المعوقات التي تواجه المدنيين وعمال المعونة على حد سواء. وعمال المساعدة الإنسانية لم ينجوا من الصراع. إنهم، بالفعل، يستهدفون ويقتلون في هجمات عنيفة. ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قتل سبعة وجرح اثنان من عمال المساعدة الإنسانية في هجمات مباشرة على ناقلات عليها علامات واضحة.

وظروف انعدام الأمن والصراع العلني الراهنة تتطلب عمليات مكلفة من الناحية السوقية لضمان الإيصال الآمن للمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى هذا، الوصول المتزايد إلى السكان المعرضين للخطر يتطلب من المجتمع المانح أن يستمر في الاستجابة للنداء الموحد كما كان في الماضي. وقد ناشد الأمين العام المانحين بأن يستجيبوا استجابة فعالة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا، الذي يتطلب تمويلا قدره ٢٥٨ مليون دولار.

لقد أبلغ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن أكثر من ٠٠٠ ٢٠ لاجئ أنغولي دخلوا زامبيا منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وتوقع أن العدد قد يرتفع إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠ في الأسابيع القليلة القادمة. وهذا بالإضافة إلى حوالي ٠٠٠ ١٦٠ لاجئ أنغولي موجوين بالفعل في زامبيا. وكل جهد تبذله الأمم المتحدة لإرسال أغذية أو أدوية إلى اللاجئين، الذين تُشكل غالبيتهم النساء والأطفال وكبار السن. وكان هناك أيضا تدفق جديد لحوالي ٠٠٠ ١٠ لاجئ أنغولي إلى ناميبيا منذ تصعيد القتال في شهر أيلول/سبتمبر في منطقة الحدود بين البلدين.

والتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان سواء بواسطة (يونيتا) أو قوات الحكومة لا تزال تتلقى من جميع أجزاء البلاد. وأبلغت نفس المصادر بأن كلا الجانبين قام بتجنيد المدنيين بما في ذلك صغار السن تجنيدا جبريا.

لقد اتسم تاريخ أنغولا في مرحلة ما بعد الاستقلال بحرب أهلية وحشية وبفرص مفقودة للسلام والمصالحة وأيضا لتنمية البلاد. وقد طلب من الأمم المتحدة في أول الأمر في أواخر ١٩٨٨ الاضطلاع بمهمة مباشرة نسبيا: وهي رصد انسحاب القوات الكوبية من أنغولا. وكانت هذه بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا.

وعندئذ، رأى المجتمع الدولي فرصة للمساعدة على إنهاء الصراع الطويل الأجل في البلاد. وطلب من الأمم

المتحدة القيام بمهمة، من بين مهام أخرى، هي مراقبة أول انتخابات ديمقراطية تجري في البلاد والتحقق منها. وقامت بهذه المهمة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وكما هو معروف، رفضت (يونيتا) نتيجة انتخابات ١٩٩٢، وارتدت البلاد إلى الحرب.

وبالرغم من النكسات، استمرت الجهود لتيسير التوصل إلى حل سياسي، ووقع اتفاق شامل للسلام، هو بروتوكول لوساكا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واعتبر التوقيع على البروتوكول مرحلة بالغة الأهمية في عملية السلام الأنغولية، وطلب من الأمم المتحدة القيام بدور كبير معزز عن طريق بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وبعد أكثر من عامين من الجهود القوية التي بذلتها الأمم المتحدة، لم تُسرح يونيتا قواتها ولم تسمح بمد إدارة الدولة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها وأدى استئناف القتال وتدهور حالة الأمن في البلاد بالأمين العام إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن الظروف لم تعد مهيأة لدور فعال تقوم به الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنهى مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في شهر شباط/فبراير الماضي.

لقد أسهمت الأمم المتحدة في أربع سنوات من السلم النسبي في أنغولا، وهي أطول فترة سلام حظي بها الشعب الأنغولي. ومن المأساوي أن التزام المجتمع الدولي الذي لم يسبق له مثيل، والفرصة الفريدة التي أتاحها لأنغولا لتحقق السلام والمصالحة، أهدرتا بشكل متكرر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الرئيس دوس سانتوس أن اتفاق لوساكا كان لا يزال قائما، ووضع برنامج عمل يتوج بعقد انتخابات تشريعية ورئاسية. وأبدت (يونيتا)، التي يبدو أنها عانت من نكسات عسكرية كبيرة، الاستعداد لاستئناف عملية السلام. وطالبت أحزاب سياسية أصغر ومجموعات كنائسية باستئناف حوار وطني، بما في ذلك مؤتمر شامل متعدد الأحزاب.

وأعاد الأمين العام تأكيد أن الأمم المتحدة لن تتخلى عن شعب أنغولا، وظلت المنظمة تقدم إلى البلد مساعدة إنسانية وإنمائية وفي مجال حقوق الإنسان. وأعاد الأمين العام أيضا تأكيد استعداد المنظمة لدعم الجهود سعيا إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وكما يعرف المجلس، المشاورات مستمرة مع الحكومة الأنغولية فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في أنغولا.

وأثناء ذلك، ظل السفير فاولر وفريق الخبراء يتشاورون مع أنغولا وبلدان أخرى في داخل المنطقة وخارجها بشأن طرق تحسين تنفيذ التدابير المفروضة ضد يونيتا والتدابير الإضافية التي يحتاج إليها لتعزيزها. وأرى أن السفير فاولر سيقدم إلى المجلس اليوم إحاطة إعلامية.

ويبدو أن قوات الحكومة الأنغولية تواصل هجوما عسكريا ناجحا، وسلطة الدولة يُعاد تثبيتها تدريجيا. ومع ذلك، أود أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد أنه لكي يُصبح سلام دائم حقيقة واقعة في أنغولا، لا بد من السعي للتوصل إلى حل سلمي للصراع. ولهذا كان من دواعي تشجيع الأمين العام بيان الحكومة الأنغولية الأخير بأن بروتوكول لوساكا لا يزال أساسا صالحا لاستئناف عملية السلام.

ليس هناك شك في أن (يونيتا) تتحمل المسؤولية الأولية عن الكارثة الإنسانية وكارثة حقوق الإنسان في أنغولا. ومع ذلك، يتحتم على الحكومة أن تضمن أن يُعامل كل الذين يعيشون في المناطق الواقعة حاليا تحت سيطرة (يونيتا) وفقا للقانون الإنساني الدولي، وأن تفعل كل شيء ممكن لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

إن مكتب الأمم المتحدة الجديد في أنغولا، وفقا للولاية المعطاة له من مجلس الأمن، سيواصل مساعدة الحكومة والمنظمات المدنية في مجالات بناء القدرات، والمساعدة الإنسانية والنهوض بحقوق الإنسان. ومما يشجع الأمين العام قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اتفاق مركز البعثة الذي أحيل إلى الجمعية الوطنية للتصديق عليه. وهو يأمل أن تتخذ الحكومة إجراء في القريب بشأن هذا الموضوع.

ولدفع مزيد من الزخم في السعي إلى إيجاد حل سياسي للصراع في أنغولا، عين الأمين العام مؤخرا السيد إبراهيم الغمباري مستشارا خاصا له للشؤون الأفريقية وطلب اليه إيلاء اهتمام خاص لأنغولا. كما أنه يعتزم في القريب العاجل تعيين رئيس مكتب الأمم المتحدة الجديد في أنغولا. والأمين العام يتطلع إلى إتاحة الفرصة مبكرا لتبادل الآراء مع الحكومة بشأن دور الأمم المتحدة المقبل في أنغولا - وهو الدور الذي ييسر إسهام المنظمة المفيد

في السعي إلى إحلال سلام دائم في البلد، وفي تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلق بالحالة في أنغولا.

السيد فاولر (كندا) رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلق بالحالة في أنغولا (تكلم بالانكليزية): تتعلق تعليقاتي صباح هذا اليوم، على سبيل الحصر، بزيارتي إلى أنغولا في الأسبوع الماضي في الفترة من ٨ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير. وإذا كان خير الكلام ما قل ودل، وخصوصا في ضوء بدايتنا المتأخرة هذا الصباح، فهناك دروس تستفاد من زيارتي أرجو أن يوافق أعضاء المجلس على أنها تستحق البحث.

لقد كانت أهداف زيارتي ذات ثلاث شعب. الأولى هي التشاور مع حكومة أنغولا بشأن التطورات المتعلقة بالتطبيق العالمي للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا. والثانية هي زيارة المناطق ورؤية المعدات العسكرية المستولى عليها مؤخرا من اتحاد يونيتا. والثالثة هي لقاء الأفراد الذين انشقوا عن اتحاد يونيتا أو أسروا في المعارك الأخيرة.

وقد التقيت بستة أفراد لأكثر من ١٥ ساعة ومنهم الفريق أول جاسينتو باندوا الذي اضطلع بالمسؤولية الكاملة عن سوقيات اتحاد يونيتا في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ وكان مسؤولا أيضا عن المكتب الخاص للسيد سافمبي. والتقينا مع العقيد كانغونغا "كاليا" الذي كان يعمل ممثلا لاتحاد يونيتا في وظائف في غرب أفريقيا ووسطها. كما التقينا بشقيق العقيد كانغونغا وهو عقيد أيضا اضطلع بمسؤولية شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للسيد سافمبي. والتقينا بالمقدم خوسي - أنطونيو جيل، الذي كان مسؤولا عن التحركات الجوية في أندولو، المطار الرئيسي لاتحاد يونيتا، وخارجها وعن المراقبة الجوية في الهضاب الوسطى. والتقينا بالسيد ساكاتيا، الإبن البالغ للسيد سافمبي، وبضابط صغير أرسله اتحاد يونيتا للتدريب العسكري في الخارج.

ولم يحضر أحد من المسؤولين الأنغوليين هذه اللقاءات التي تمت، بناء على اقتراح السيد ميراندا، في مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى نكون نحن وهم على راحتنا. وكان أربعة ممن طلبت حضورهم قد أحضروا على عجل، وفي كل مرة كانت الحكومة تحدد مكان الفرد الذي نرغب في لقائه حيثما يخدم في أنغولا، وترتب إرساله جوا إلى لواندا من أجل هذا الاجتماع بالذات.

وردا على أسئلتي المحددة للغاية أكد كل من الأفراد الستة في شريط فيديو أنهم يتكلمون بحرية وأنهم لم يلقنوا أو يتعرضوا لأي مؤثرات أخرى في كل ما اختاروا أن يقولوه. وانطباعي الخاص هو أن هؤلاء الأفراد أدلوا بشهادتهم بحرية وأنهم كانوا في معظم الحالات يرحبون بفرصة الإدلاء بشهادتهم.

وعلى مدى تأدية هؤلاء الشهود الذين يشغلون مناصب هامة لشهادتهم، كنا نحصل على معلومات في غاية الدقة عن الانتهاكات والمنتهكين للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ولن أذكر الأسماء اليوم لأنني لا أريد أن أستبق تقرير فريق الخبراء الذي استثمر فيه أعضاء المجلس بشدة. غير أنني أتوقع بالفعل، عند عرض ذلك التقرير على المجلس في آذار/ مارس، أن أعرض هذه المعلومات على المجلس مصحوبة بتوصيات محددة عن كيفية وقف الاستهزاء المستمر بإرادة المجلس، ومن ثم كيفية قطع خطوط اتصال سافمبي بالعالم الخارجي. ففريق الخبراء الذي صحبني اثنان من أعضائه طوال زيارتي لأنغولا سوف ينظر بدقة في المعلومات التي تلقيناها في الأسبوع الماضي، وسوف يسعى إلى ضمها مع المعلومات الأخرى التي جمعها من مصادر أخرى أثناء إعداده للتقرير لتقديمه إلي في الشهر المقبل.

وما أود أن أفعله اليوم هو عرض مقتطفات موجزة من الشهادة المسجلة بالفيديو التي يقدم فيها الأعضاء السابقون في اتحاد يونيتا معلومات عن كيفية عمل الاتحاد في المجالات المتعلقة بنظام الجزاءات. فمن خلال المساعي الحميدة للشعبة الممتازة الخاصة بالخدمات الإخبارية والإعلامية التابعة لإدارة شؤون الإعلام، اختصرنا الـ ١٥ ساعة بمدة ٢٧ دقيقة تعرض على المجلس اليوم. ولأكن واضحا: فأنا لا أقدم نتائج ولا أنا أؤيد بالضرورة المعلومات التي نستمع إليها بعد قليل. فما أفعله هو مشاركتكم في شهادة مذهلة تشير في بعض نواحيها إلى أن طريقة عمل اتحاد يونيتا قد تختلف عما كان في ذهني، وربما في أذهان أعضاء المجلس.

فعلي سبيل المثال، إن فحوى الشهادة هو ما يلي:

إن اتحاد يونيتا لا يدير شبكة مالية شاملة في الخارج وتواجهه من آن إلى آخر مشاكل عويصة في السيولة. فثمة أموال يحتجزها مختلف رؤساء الحكومة لمصلحة سافمبي. وفي أحوال أخرى يبيع الاتحاد أو يقايض على طرود من الماس الخام، من آن إلى آخر، لتغطية نفقات تشغيلية محددة أو لشراء أسلحة بعينها.

ويشتري اتحاد يونيتا الأسلحة من عدد قليل من سماسرة السلاح - أي من تجار الأسلحة الدوليين - وليس من خلال عقود مباشرة مع حكومات. وكثيرا ما يتحمل هؤلاء المتاجرون بالأسلحة مسؤولية وضع ترتيبات نقل الأسلحة المباعة، بنظام "تسليم ظهر الباخرة في أندولو"، وكذلك مسؤولية إيجاد المشترين للماس الخام المقايض بالأسلحة.

ولا يستخدم اتحاد يونيتا المرتزقة في القتال ولكنه يستخدم بالفعل مدربين أجانب. وهؤلاء أيضا يستأجرون عن طريق تجار الأسلحة.

وإمدادات الاتحاد من النفط قليلة جدا وسد النقص أولوية مطلقة بالنسبة لسافمبي.

واستغل اتحاد يونيتا فترة التنفيذ الجزئي لاتفاق لوساكا للسلام لتجديد أسلحته ولشراء وتخزين كميات كبيرة من النفط أو للإعداد للحرب.

وكما في حالة المعلومات المفصلة المتعلقة بأفراد وبلدان محددين متورطين في انتهاكات للجزاءات، سيحتاج فريق الخبراء إلى النظر فيما إذا كانت هذه المعلومات الأكثر عمومية يمكن التأكد منها في ضوء المعلومات الأخرى المتوافرة عنهم.

والاستنتاج الذي أخلص إليه من لقاءاتي هو أن الجزاءات بدأت تؤثر تأثيرا فعليا على قدرة اتحاد يونيتا على متابعة أهدافه العسكرية. فأصبح للجزاءات تأثير، مثلا، لأنها عطلت قدرة الاتحاد على نقل نظم الأسلحة وما تحتاجه من وقود في أنغولا، وقلصت عدد المستعدين لتقديم الدعم للاتحاد انتهاكا للجزاءات. وعندما يقترن ذلك بالنجاحات التي حققتها الحكومة الأنغولية مؤخرا من الناحية العسكرية، يكون التأثير الكلي على قدرة الاتحاد على شن الحرب تأثيرا كبيرا حقا.

وقد يكون من السابق لأوانه أن نقول إن هذه الحرب التي دامت ثلاثة عقود انتهت الآن، ولكنها قد تكون اقتربت من بداية نهايتها. ولذا فعلينا نحن في المجتمع الدولي أن نفعل ما نستطيع لتقريب هذه النهاية بطرق منها التطبيق الصارم للجزاءات لكفالة ألا يسمح لاتحاد يونيتا بالعودة إلى التسلح أو إعادة التزود بالإمدادات العسكرية وألا يبقى قوة تعسكرية بدلا من أن يكون قوة سياسية.

وطوال فترة زيارتي لم يكن بوسع حكومة أنغولا أن تكون أكثر تهيئة لإقامتي أو أكثر ترحيبا بي. فأنا أتقدم بالشكر في هذا المقام إلى المسؤولين الأنغوليين الموجودين معنا اليوم، بمن فيهم نائب وزير العلاقات الخارجية، السيد شيكوتي، الذي لم أتمكن من لقائه في لواندا ولذا يسعدني أن أراه هنا؛ وإلى المدير العام لشؤون المنظمات الدولية، السفير كوريا؛ وبطبيعة الحال إلى السفير فان دونيم "مبيندا" والمستشار الوزير كويلهو دا كروز، وسائر الزملاء في البعثة الدائمة لأنغولا الذين يسروا القيام بهذه الزيارة.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر إليكم، سيدي، وإلى الزملاء من الأمم المتحدة في لواندا وهنا في نيويورك لدعمهم الرائع فعلا. ولقد تحلى التقنيون من إدارة شؤون الإعلام الذين سافروا معي بالنشاط ولم يلحقهم الملل، وقدم الموظفون في مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من المساعدة ما يتجاوز ما كان يمكن أن أنتظره.

وسوف يعرض الآن شريط فيديو، وهو شريط جُمع خلال ٣٦ ساعة منذ عودتي بدلا من الشهرين أو الثلاثة أشهر التي يحتاجها عادة إنتاج أكثر اتقانا.

عرض شريط فيديو في قاعة المجلس.

وبعد لقائي الشامل مع وزير الخارجية ميراندا والرئيس دوس سانتوس سافرنا، السيد أنجيل وأنا، مصحوبين بنائب رئيس ومقرر فريق الخبراء إلى الداخل لنرى مباشرة ضراوة الحرب الأهلية الأنغولية ولنزور أندولا، عاصمة اتحاد يونيتا المستولى عليها مؤخرا. وسيعرف أعضاء المجلس أن مدن الهضاب الوسطى في أنغولا قد تحملت وطأة هذه الحرب الطويلة المدمرة.

وزرنا العاصمة الرئيسية، هوامبو، حيث لم يبق في هذه المدينة التي كانت ذات يوم جميلة، شيء غير مدمر.

وزرنا مخيما يضم نحو ٢٥٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين المشردين داخليا، ومشروعا إسكانيا جديدا، ذا طابع أكثر دواما، أقامته الحكومة لتخفيف الضغط الواقع على هؤلاء الناس اليائسين الذين ظلوا يعانون منذ أمد طويل. وتبذل وكالات الإغاثة قصارى جهدها في ظل ظروف مرعبة، ولكن التحدي المتمثل في مواجهة محنة مليونين من الأشخاص المشردين داخليا وفي خضم الحرب الأهلية هو تحد هائل.

واعتقد أننا، فيما عدا زيارة قام بها طاقم تصوير، كنا أول أجانب يزورون أندولو منذ أن بدأت الحرب قبل سنة. وكانت تلك المدينة، التي استولت عليها قوات الحكومة في تشرين الأول/اكتوبر الماضي، قاعدة عمليات سافمبي، ولا تزال للإتحاد الوطني (يونيتا) قوات على بعد ٥٠ كليومترا منها.

وقد طلبت، قبيل عيد الميلاد، إلى حكومة أنغولا أن تسمح لي، بمرافقة أعضاء الفريق، أن أفحص الأسلحة المستولى عليها وأن أتكلم إلى جنود اتحاد يونيتا. فقد كان مدرج هبوط الطائرات في أندولو الموقع الرئيسي الذي ظلت تنتهك فيه الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والتي تحظر توريد إمدادات الأسلحة والوقود إلى اتحاد يونيتا - وذلك حتى منتصف تشرين الأول/اكتوبر، عندما استولى الجيش الأنغولي على هذه الأسلحة وحرم اتحاد يونيتا من أهم طريق للحصول على العتاد الحربي.

وكان المهبط الترابي الطويل في أندولو يستقبل عادة بعض أكبر طائرات النقل في العالم، وهي تحمل دبابات، مثل الدبابات من طراز تي ٦٤، وتي ٥٥؛ وعربات مدرعة مثل العربات من طراز بي إم بي ٢، ونظما لإطلاق الصواريخ المتعددة؛ ومدفعية ثقيلة مقطورة وأخرى ذاتية الحركة؛ وسلسلة كاملة من المدافع والقذائف المضادة للطائرات؛ وأعدادا ضخمة من أنظمة مدافع الهاون من جميع العيارات؛ وأسلحة مضادة للدبابات؛ وألغاما من طراز كليموريس، وألغاما صغيرة، مضادة للأفراد متطورة؛ وأنظمة من الأسلحة ذات العيارات المتوسطة والصغيرة. وقد كانت أندولو مركز سلطة إتحاد يونيتا، وبدأ سافيمبي تشييد مخبأ ضخم تحت الأرض وتخزين الوقود خلال فترة السلم تحت رقابة الأمم المتحدة، استعدادا للحرب التي يبدو أنه كان يخطط دائما للعودة إليها لتحقيق ما فشل في تحقيقه في الانتخابات التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

وما إن عدنا إلى لواندا حتى التقينا بوزير الدفاع ووزير المالية ورئيس أركان الدفاع، الجنرال دو ماتوس، وتمكنا من مقابلة كبار الضباط الذين أشرت إليهم من قبل. وطبعا، التقينا أيضا بالضباط الذين ذكرتهم من قبل، وترد شهادتهم في شريط الفيديو التالي:

"صوت (تكلم بالبرتغالية؛ وتمت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): إسمي جاسينتو ريكاردو باندوا. وقد عملت عن كثب مع سافيمبي؛ وكنت في مكتبه العسكري. وفي ذات الوقت شغلت منصب رئيس قسم الإمدادات المتعلقة بالمعدات الاستراتيجية. وقد اشترى اتحاد يونيتا كميات كبيرة من العتاد، تشمل الدبابات، وحاملات الجنود، والمدافع، ومدافع الهاون، وقنابل الهاون، ومنصات إطلاق القذائف والذخيرة من شتى الأعيرة. واشترى اتحاد يونيتا أيضا قدرا كبيرا من قطع غيار الدبابات، مما مكن اتحاد يونيتا من صيانة الدبابات التي استولي عليها طوال ١٦ سنة من الحرب.

" وأسمحوا لي أن أكرر بأنه خلال الـ ١٦ سنة من الكفاح، وعندما كانت قوات جنوب أفريقيا تشن هجمات على جنوب أنغولا في منطقة كونين، فقد قدمت تلك القوات معظم الأسلحة السوفياتية التي استولت عليها إلى اتحاد يونيتا لأنها لا تتوافق مع نظامها العسكري. وشملت تلك الأسلحة مدافع مضادة للطائرات ومدافع مرتدة بعيدة المدى. وكان اتحاد يونيتا طوال عملية السلام يقوم بصيانة كل هذه المعدات. وعندما أضيفت هذه الأسلحة إلى الأسلحة التي استوردها اتحاد يونيتا، فقد زادت كثيرا من ممتلكاته الآلية لتجهيز القوة التي كان ينظمها. وبعبارات أخرى، فإن ما اشتراه اتحاد يونيتا، بالإضافة إلى ما أصلحه، وما أخفاه قد بلغ حجما ضخما من المعدات.

"صوت (تكلم بالبرتغالية؛ وتمت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع"): اسمي خوزيه - أنطونيو جيل، وعمري ٣٢ سنة. كنت القائد المسؤول عن العمليات الجوية. وكان الهدف الرئيسي لذلك المركز هو اعتراض كل اتصالات القوات الجوية الأنغولية. وكان اتحاد يونيتا يستقبل من ١٥ إلى ٢٠ رحلة جوية يوميا، تشمل طائرات IL-76، وأنطونوف ٧٢،

وأنطونوف ٣٢، تحمل دبابات تي ٧٤، وبي إم ٢، وبي إم ٢١، وبي إم ٢٧، وبعض المعدات الأخرى اللازمة لقوات المشاة.

"صوت (تكلم بالانكليزية): هل رأيت شخصيا الأسلحة التي تذكرها؟

"صوت (تكلم بالبرتغالية): نعم.

"صوت (تكلم بالإنكليزية): إسمي ألسيديس كانغونغا، وأعرف أيضا باسم كاليا. إن اتحاد يونيتا لا يتصل بالمتعهدين الذين يمدونه بالأسلحة. هناك أناس نسميهم فقط السوق الدولية للأسلحة. ولا نعرف من هو رئيس هذه السوق، ولكن هناك وسطاء، يتصلون باتحاد يونيتا. وهؤلاء الأشخاص، الذين يُتَكتَّم على هويتهم - وأنا، للأسف، لم أكن في ذلك المعسكر ولا أعرف بالضبط من هم أولئك - هم الأشخاص الذين يتصلون بالشخص الذي يأتي إلى اتحاد يونيتا، على سبيل المثال. وهم عندما يأتون، وإذا اتفق معهم إتحاد يونيتا، فإن الباقي يكون بين أولئك الأشخاص والشخص الآخر: ولا يعلم اتحاد يونيتا من هم. وفيما يتعلق بالدفع، يقول اتحاد يونيتا، "حسنا، تعلمون تاريخ هذه الجزاءات". وما دامت هناك جزاءات مفروضة على اتحاد يونيتا، فإننا لا نستخدم المصارف؛ وليست لدينا أموال في الخارج؛ وليست لدينا دولارات؛ ولكن لدينا الماس. أخبروني عن ثمن المعدات. ويقوم اتحاد يونيتا باختيار ما يريده؛ فيقترح نوع الأسلحة التي يحتاجها. ويجري الاتصال بعملائه.

اتحاد يونيتا لا يسيطر عليها. وبعد ذلك يأتون بقائمة الأسعار. كما أن اتحاد يونيتا لا يتصل بوسيط واحد. إنه يختار أعلى الأسعار. وبعد العثور على الشخص الذي يقدم أعلى الأسعار يقولون، 'حسنا، إن طريقة تسديد ثمن ذلك هي في التفاوض فقط. إنها لك'، ولكنهم يملكون الماس أيضا. وإذا قال، 'أنا موافق، مقابل هذه المواد، أعطني فقط مليوني دولار. هل لديكم خبيرا ضليعا في شراء الماس؟' ويذهبون للتفتيش عن خبرائهم. وتنفذ العملية. وعندما كانت المطارات موجودة في أنغولا، كان الخبير يأتي إلى أنغولا.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): وهل كان الدفع يتم بالماس؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): أنهم يستلمون أحجار الماس تلك ويعدونها ويخمنون سعرها، ويقولون 'انظر: مليونا دولار. وتوافق على أن الدين يصل إلى مليوني دولار'.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): إذن، لدى اتحاد يونيتا خبراء في الماس هناك أيضا؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): تماما.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): لدى تاجر الأسلحة خبيره في الماس ولدى اتحاد يونيتا خبيره في الماس، وهما يتفقان على مبلغ مليوني دولار؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): تماما. عندما يتفق اتحاد يونيتا ورجل الارتباط، فإنهما يتوليان مسؤولية نقل الماس. وهما يعرفان كيف يبيعان الماس. واتحاد يونيتا لم يعد يعمل في الداخل. والشيء الوحيد الذي يحتاجه هو الأعتدة.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): إن ما تقوله إذن هو أن اتحاد يونيتا لم يتحدث مع الحكومات بشأن شراء الأسلحة، إنهم تحدثوا فقط مع الوسطاء؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): تماما.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): وهؤلاء الوسطاء غالبا ما قدموا أنفسهم إلى اتحاد يونيتا في صورة تنافس بين الواحد والآخر، وتمكن اتحاد يونيتا في الواقع من تنظيم مزاد - وكان قادرا على اختيار أفضل سعر بين الذين كانوا يتنافسون على البيع؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): تماما.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): وماذا عن النقل؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): النقل مجال آخر من مجالات التنافس.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): وهل رتب تاجر الأسلحة عملية النقل؟

"**صوت** (تكلم بالانكليزية): الذي يكسب معركة التحدي يتقدم أحيانا باقتراح. وسيقول، 'أنا موافق، هذا سعري. وإذا وافقتم على السعر فسأضع المعدات في المكان الذي تريدون أن توضع فيه'.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): سنواصل، السيد اللواء، هذه المناقشة بشأن طريقة سد اتحاد يونيتا احتياجاته من الوقود. لقد اتفقنا لتونا، حسبما أعتقد، على أنها لا تتم عن طريق أشخاص يحملون برميلا واحدا في مؤخرة الشاحنة. ونحن نعرف أن شحنات جوية كبيرة قد وصلت.

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية): منذ سنة ١٩٩٦، أي منذ الوقت الذي بدأت أشارك فيه بشراء الوقود، وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وصلت كمية الوقود إلى ٢,٣ مليون لتر. وكان هذا مجرد واردات أو مكتسبات. كذلك، في الوقت الذي كنا نشتري، كنا نستخدم جزءا. وعندما انفجر القتال، كان لدى اتحاد يونيتا ما يقرب من نصف مليون لتر.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؟

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): تشرين الثاني/نوفمبر. كنت مسؤولا؛ وكنت أسيطر على ذلك. واستهلكت العربات المدرعة الكثير وكانت تحركات الجنود تستهلك كمية إضافية من الوقود. وبحلول شهر كانون الثاني/يناير، كان لدى يونيتا أقل من ١٠٠ ٠٠٠ لتر. وكان ذلك خلال فترة شهر ونصف الشهر.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): كانت تلك الكمية تتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ لتر.

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): أقل من ١٠٠ ٠٠٠. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، أجبر سافمبي على البدء بحيازة الوقود، وهذا أصبح يمثل الأولوية الرئيسية الأولى. ولذا فإن الطائرة التي وصلت كانت فقط لإحضار الوقود - ولا شيء غير ذلك. وحينئذ بدأت البلدان الآنفة الذكر بتقديم مساهماتها - بالسماح ببيع الوقود من خلال استخدام بلدانها.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): وهل كان الوقود يصل في براميل أو في أكياس؟

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): في براميل.

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): هل لديك فكرة عن الحجم؟

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): نعم. كانت هناك طائرات حمولتها ٢٠ ٠٠٠ لتر في براميل. ثم جاءت طائرة إليوشن تحمل ٥٠ ٠٠٠ لتر في حاويات.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): قبل عام بالتحديد، أنفق المجلس ساعات عديدة وهو يناقش الظروف التي تم فيها تدمير طائرتين تابعتين للأمم المتحدة من طراز C-130 وقُتل ركابها وطاقمها في مقاطعة همبو في الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٨، بعد ساعات معدودة من انضمامنا إلى المجلس في العام الماضي. وجرت مناقشات كثيرة في المجلس بشأن المسؤول عن هذه الأعمال الخسيسة، وكيف يمكن لمرتكبيها أن يأملوا بالاستفادة منها. وأعتقد أن المجلس سيجد هذا الجزء التالي شيقا من حيث صلته بالجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، ومن حيث معرفة من المسؤول.

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): اتخذ سافمبي جميع هذه الخطوات، لأنه في ضوء المجموعة المتكاملة من الجزاءات التي كان يجري تطبيقها، كان الحديث يدور عن مراقبة تتبع أماكن موجودات اتحاد يونيتا المودعة في المصارف في شتى أنحاء العالم. ولهذا فإنني أقول أن سافمبي لم يودع أموالا في المصارف، بل كان، بدلا من ذلك، يخبئ الأموال في منازل رؤساء الجمهوريات من أصدقائه. حتى في منزله لديه خمس خزائن يحفظ فيها الأموال. فهو لا يوافق على استخدام المصارف. بل إنه لا يملك

أموالا تنقل في أكياس أو في حقائب. إن لديه الكثير من الماس. وأفضل ماسة تمكن من الحصول عليها ما زال محتفظا بها.

"**السيد فاولر** (كندا) (تكلم بالانكليزية): وهل يحتفظ بها إلى جانبه؟

"**صوت** (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية إلى الانكليزية تمت في الموقع): نعم، بالقرب منه. إلا أن جميع أفراد أسرته يعيشون في الخارج. وفي أنغولا لا يوجد أحد باستثنائه هو واثنان من أولاد أشقائه. ولذا فإننا لا نعرف من الذي يحتفظ بالماس. وأين الدكتور سافمبي الآن؟ إنه يشرف على بناء مطار لكي يتمكن من استقبال بعض الطائرات. ولكنني لا أعرف من أية نقطة، لأنني الآن على هذا الجانب.

"**صوت** (تكلم بالفرنسية): سأقول لكم بصراحة إنني كنت مرافقا له طيلة سنوات. وأبلغني بأمور كثيرة، وحاولت أن استبقي في ذاكرتي ما قاله. لقد قال إنه لن يعيش أبدا في المنفى. فبسبب حياته الشخصية لا يريد أن يعرض حياته لذلك. وإنه مدرك لجميع الشرور التي اقترفها في كل مكان. وحالما تنكشف هذه الشرور أمام التمحيص الخارجي، فإن القوانين ---

"**السيد فاولر** (تكلم بالانكليزية): بينوشيه.

"**صوت** (تكلم بالفرنسية): تماما. إنه هناك وسيظل هناك حتى يموت.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد استبقت الأمور بالنسبة للطائرة التابعة للأمم المتحدة. وسيأتي ذكرها الآن. وكان ذلك يتعلق بالموارد المالية.

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): وفيما يتعلق بالطائرتين اللتين أسقطتا في منطقة هوامبو فقد استخدمنا نفس النوع من القذائف الصاروخية والشخص الذي أسقطهما يدعى غريفوريو، وهو الشخص الذي استخدم المدفع.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): هل كان مدفعا أم صاروخا.

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): كان نقالا. لم يكن مدفعا. ولم يكن محمولا على الكتف.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): هل كان الرجال الذين يقودهم هم الذين أسقطوا الطائرة أم كان هو نفسه الذي أسقط الطائرة؟

صوت (تكلم بالبرتغالية): كان هو نفسه الذي أسقطهما.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): هل قيل له بأن يسقط هاتين الطائرتين؟

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): الذي حدث أنه كانت لديه تعليمات بأن يسقط أي نوع من الطائرات يحلّق في مدى مدافعنا المضادة للطائرات.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): بما في ذلك طائرات الأمم المتحدة؟

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): كل ما هو طائرة، لأن سافيمبي قال بأن طائرات الأمم المتحدة كانت تعمل في خدمة الحكومة.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): إذن فلم يساور قوات يونيتا الشك في أن الأمم المتحدة كانت هدفا مشروعا.

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): نعم كانت هذه هي التعليمات التي لدينا. فقد أعطى سافيمبي تعليمات بأن يدفن الجنود بقايا الطائرة بعد إسقاطها، وبمعنى آخر، عليهم أن يجعلوا من المستحيل رؤية الموقع أو زيارته. وهناك أيضا قصة الصندوق الأسود، وبعبارة أخرى عليهم أن يجعلوا من المستحيل الكشف عن غموض ما جرى.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **هل بقي أحد على قيد الحياة من ركاب الطائرة الأولى؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **لا، لم يبق أحد.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **ماذا كان رد الفعل عندما أسقطت طائرة الأمم المتحدة الثانية؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **كانت الطريقة هي نفسها.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **هل شاعت الفرحة؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **لم يكن الناس سعداء.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **لماذا؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **لقد أصيب السكان بالذهول، ثم أدركوا أنه ما دامت طائرة الأمم المتحدة قد أسقطت، فسوف تكون العواقب سيئة.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **مثل ماذا؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة إلى الانكليزية في الموقع): **الحرب ستُستأنف. وباختصار، سيتلو ذلك القيام بأعمال عسكرية.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **وهل حدث ذلك؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **الجزاءات تطبق، لأن اتحاد يونيتا تواجه الآن كثيرا من الصعوبات.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية،): **أي نوع من الصعوبات؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **نظرا لأن الطائرات لا تهبط بصورة طبيعية. يتعين على الرحلات الجوية اليوم أن تسير بطريقة القرصنة، وهذا ليس بالأمر اليسير. فمعظم الطائرات عليها أن تهبط في الليل. وعندما يصبح الطقس ممطرا تزيد الصعوبات. ولذلك توصل سافيمبي إلى القول عن حق بأن الجزاءات أصبحت موجعة.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **هل تعرف ماذا كان يقصد عندما قال ذلك؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **أجل، لقد قال إن الجزاءات أصبحت موجعة لأن اتحاد يونيتا لم يكن بمقدورها نقل جميع المعدات التي اشترتها إلى داخل البلد. وقد أصدر سافيمبي أوامر محددة وقاطعة بإسقاط أي طائرة تابعة للأمم المتحدة. ولم يكن مهتما بما إذا كانت تمر فحسب بالمجال الجوي الأنغولي أو كانت موجودة هنا في قاعدة جوية أو ما الذي تفعله وأصدر تعليمات سريعة بإسقاط هذه الطائرات. وكان سافيمبي يتلقى خبر إسقاط الطائرة بعد خمس دقائق فقط من إسقاط كل طائرة. وكل الطائرات التي أسقطت في إقليم هوامبو، كان سافيمبي هو الذي أعطى الأوامر بإسقاطها، وكان هو الذي أعطى الأوامر، بعد إسقاطها، بإخفائها حتى لا تترك أي أثر يدل على وجودها. وإذا وجدت أي آثار لجثث بشرية، كان يتعين إحراقها وتدميرها، وحتى العظام كان يتعين دفنها في أعماق سحيقة. وتلك كانت أوامر سافيمبي.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **عندما أخطر سافيمبي بإسقاط الطائرة الأولى للأمم المتحدة، هل رأيت رد فعله؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **لقد تكلمت معه.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): **وماذا كان رد فعله؟**

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): **كان سعيدا، وقال إنها طريقة لممارسة الضغط على كل الذين يعملون مع الأمم المتحدة لكي يتركوها.**

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): وما هو رد فعل زملائك الضباط، هل كانوا يشاركونك رد الفعل؟ وماذا حدث للشخص الذي أطلق الصاروخ لإسقاط طائرة الأمم المتحدة؟

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): لقد حصل على ترقية.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): لقد رقي بسرعة حقا؟

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): أجل، في أقل من أسبوع.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): عندما أسقطت طائرة الأمم المتحدة الثانية فيما بعد، بعد أقل من أسبوع.

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): كان هو نفس الشخص الذي أطلق النار.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): وماذا كان رد فعل سافيمبي على إسقاط الطائرة الثانية.

صوت (تكلم بالبرتغالية، وأجريت الترجمة الشفوية إلى الانكليزية في الموقع): شعر بالسعادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فاولر على ذلك الفيلم الجدير بحيازة جائزة أفضل الأفلام وعلى تقريره الممتاز. وأهنئه على إنجاز مهمته الصعبة وعلى إرسائه أسس إعداد وتقديم التقارير في المستقبل، التي سوف تتسم بأهمية بالغة.

الكلمة الآن لنائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وبعده سوف نستمع إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. المتكلم الأول بعد نائب الوزير - وأود أن أشرح ذلك مقدما للأعضاء كي يكونوا جميعا مستعدين - هو السفير لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، الذي سوف يتكلم باسم الدول المراقبة الثلاث. وبعد ذلك، يتكلم ممثلو بلدان أخرى. وسوف أتغاضى عن الإدلاء ببياني الوطني وسيعمم ببساطة ليصير معلوما للجميع إذا لم يتيسر لنا الوقت بسبب الضغوط التي نتعرض لها اليوم.

أرحب في مجلس الأمن بالسيد جورج تشيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، وأنا أدلي بكلمتي، أن أعرب أولا عن الشكر لحكومة الولايات المتحدة على تكريس هذه الجلسة من جلسات مجلس الأمن لأنغولا.

إن مبادرتكم يا سعادة الرئيس، ذات قيمة بالغة لأنغولا وأيضا لأفريقيا بصورة عامة، حيث بات الكفاح من أجل الحياة والديمقراطية والتنمية تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي.

لقد ساهمت الولايات المتحدة قبل أيام قليلة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمكافحة مرض الإيدز في أفريقيا، الذي - يعد - إضافة إلى الصراعات المسلحة والفقر والتخلف - عاملا مدمرا آخر ضد الشعوب الأفريقية. وهذه الإيماءة الهامة من حكومتكم، يا سعادة الرئيس، تبين أن العالم بمقدوره أن يقدم المزيد من التصدي لبعض مشاكله الرئيسية، شريطة أن يتوفر المزيد من التضامن والتفاهم.

ونحن إذ نبدأ الألفية الجديدة، يتعين أن تكون أفريقيا محط اهتمام العالم. وبخلاف ذلك يحكم علينا بالاضمحلال أو بالإخفاق أمام التحديات الكثيرة إذا لم نتخذ إجراءات سريعة. وينبغي للعالم ألا ينسى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم تتعرض في الألفية الماضية لهزيمة عسكرية تامة فحسب، وإنما شعرت أيضا بالإهانة بسبب تجارة العبيد لفترة طويلة وبصورة مدمرة، أثرت على ما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة أعقبتها تجربة صعبة بسبب الاستعمار. ولقد جزئت أراضينا إلى قطع من الأراضي تابعة لسادتنا المستعمرين دون مراعاة لثقافتنا وتاريخنا.

وواجهت القارة الأفريقية أبشع أشكال العنصرية في صورة نظام الفصل العنصري ونتائجه. وبالرغم من أن أفريقيا أصبحت مستقلة في نهاية المطاف، إلا أن الاستقلال جاء بصورة عامة في وقت متأخر جدا وفي ظل ظروف صعبة للغاية خلفت مضاعفات ظلت حتى اليوم على هياكلنا الاجتماعية والسياسية. والعبء ثقيل، ولكني أعتقد أن الفرصة مهيأة لكي يجعل المجتمع العالمي العالم مكانا أفضل ليعيش فيه الجميع. ومن الأهمية

الآن أن نلقي بالتراث السلبي للألفية الماضية وراء ظهورنا.

وأنغولا الآن مثل من الأمثلة الصعبة في أفريقيا. فلقد شهدنا أطول تجربة تمثلت في تجارة العبيد، التي بدأت زهاء عام ١٥٠٠ واستمرت إلى عام ١٩٥٠ تقريبا. واستمرت السيطرة الاستعمارية على أنغولا زهاء ٤٠٠ سنة. وثمة صفة أخرى خاصة بأنغولا وهي أنه في حين منح الاستقلال لبلدان أفريقية أخرى بوسائل سلمية، تعين علينا أن نخوض حربا طويلة للتحرير، أصبحت استمرارا للحرب الباردة بعد الاستقلال مباشرة في عام ١٩٧٥.

ثم واصلت أنغولا معاناتها من العدوان لمدة ١٦ سنة أخرى، ليس فحسب بسبب نظام الفصل العنصري بل أيضا بسبب من شعروا، بمن فيهم السيد سافيمبي، بأن خيارنا السياسي كان خاطئا. ولقد لقي زهاء مليون أنغولي حتفهم فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩١، في حين خلف هناك ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ من المشوهين. وتحطم معظم البنية الأساسية الاقتصادية الأنغولية بسبب هجمات نظام الفصل العنصري التي لم يكن لها ما يبررها في محاولة واضحة لتعويق الاقتصاد الأنغولي وإيجاد حالة من العوز الاجتماعي في صفوف الشعب الأنغولي.

ولقد قدم المجتمع الدولي في الواقع دعما قويا، أدى إلى اتخاذ هذا الجهاز - أي مجلس الأمن - قرارات تطالب نظام الفصل العنصري بدفع تعويضات تزيد عن ١٠ بلايين دولار، إلا أن ذلك لم يتم على الإطلاق. بيد أن نهاية الحرب الباردة، ومن ثم نهاية الفصل العنصري، أسفرت عن آمال جعلت بالمستطاع توقيع اتفاقات بيسيس بين الحكومة الأنغولية واتحاد يونيتا تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والبرتغال والأمم المتحدة. وتمت الاستفادة من ديناميات التعددية الديمقراطية والتحول السياسي.

وأجريت انتخابات أعلن أنها حرة ونزيهة بالنسبة للجميع. وشارك فيها إثنا عشر حزبا سياسيا حصلت على مقاعد في البرلمان. وكان السيد سافيمبي الوحيد الذي وجد أسبابا للعودة مرة أخرى إلى الحرب. وطلب المجتمع الدولي من الحكومة الأنغولية أن تقبل المفاوضات الجديدة مع اتحاد يونيتا وأن تشكل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية ابتداء من عام ١٩٩٤. وعرض على السيد سافيمبي نفسه منصب نائب الرئيس، ولكن وقع اختياره مرة أخرى على الخيار العسكري، الذي ما زال يحصد حياة الكثيرين من الأنغوليين الأبرياء. وهذا يمثل جريمة ضد الإنسانية، لأن جميع الفرص قدمت للسيد سافيمبي ولكنه ما زال يتجاهلها حتى الآن. فهل يسمح المجتمع الدولي للسيد سافيمبي بالاستمرار في قتل الناس طوال تلك السنين دون معاقبته على جرائمه؟ ألا نكون نكيل بمكيالين ونجعل من ذلك سابقة خطيرة؟

لقد تسببت الأنشطة العسكرية التي يضطلع بها السيد سافيمبي ضد السكان المدنيين في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية خطورة في العالم. فيتأثر بها ما يزيد عن ٣,٧ مليون نسمة داخل حدود أنغولا، في حين عبر لاجئون كثيرون الحدود إلى بلدان مجاورة. ولقي أكثر من مليوني نسمة حتفهم في هذا الصراع الذي استمر ٢٥ عاما والذي يعزى إلى جهود السيد سافيمبي العنيدة من أجل حيازة السلطة السياسية بالقوة. وأسفر قيام اتحاد يونيتا بزرع ألغام أرضية بالقرب من المستوطنات البشرية عن حرمان الناس من الوصول إلى الأراضي الزراعية، وأدى إلى زيادة سوء الظروف التي تقضي عليهم جوعا.

وتدرك الحكومة الأنغولية مدى جدية المشكلة واستجابت للحالة الإنسانية بتقديم ٥٦ مليون دولار وتتوقع أن تزيد مساهمتها في أثناء هذه السنة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لأعضاء مجتمع المانحين الذين استجابوا لنداء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. ويتسم التزام الأمم المتحدة، والتزام المجلس خاصة، بأهمية كبيرة في محاولة استعادة السلام إلى أنغولا، فضلا عن الاستجابة للكفاح الإنساني.

والمناشدة الموحدة لهذه السنة ستحتاج إلى ٢٥٠ مليون دولار، وفي هذا الصدد، سنعتمد على استمرار تفهم المجتمع الدولي.

أما بالنسبة للحالة السياسية، فإن حكومتي تشعر بالقلق إذ أنه، رغم وجود عدة قرارات هامة تفرض جزاءات على السيد سافيمبي وأتباعه، يصمم العديد من المنظمات على مواصلة خرق تلك الجزاءات والسماح لاتحاد يونيتا بالحصول على أسلحة متطورة.

وهذا أمر غير معقول بالنسبة للحكومة الأنغولية. ومن ثم، نحث البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على احترام القرارات. وقد نفذ الجيش الأنغولي أنشطة عسكرية لتدمير العتاد العسكري لاتحاد يونيتا ولبسط

سلطة الحكومة على جميع أرجاء البلد. ونتيجة لهذه العمليات، بسطت القوات الحكومية سلطتها لتشمل أندولو، وبايلندو، وجامبا، وأماكن أخرى خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة.

إن الحكومة الأنغولية تشيد بأنشطة التحقيق التي تضطلع بها لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وتشجعها، وتأمل أن يوفر تقريرها في المستقبل القريب عناصر هامة تمكن هذا المجلس من اتخاذ تدابير جديدة وهامة لردع البلدان التي ظلت تسهم عبر السنين، في الحرب الأهلية في أنغولا وفي معاناة الشعب الأنغولي عن طريق دعمها لحرب السيد سافيمبي.

وتظل حكومتي ملتزمة بتحقيق الديمقراطية والمصالحة في أنغولا، عن طريق بروتوكول لوساكا، وستواصل التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات. وبينما أدلي ببياني هذا أمام المجلس اليوم، يقوم البرلمان الأنغولي بالمصادقة على الاتفاق الجديد بين أنغولا والأمم المتحدة الذي سيوفر مناخا لقيام علاقة جديدة.

وأود أن أشيد، في هذه المرحلة، بالأمين العام على صبره والتزامه الشخصي بهذا الاتفاق. ويمثل هذا الاتفاق رغبة الحكومة الأنغولية في العمل لتحسين حالة حقوق الإنسان التي تدهورت تدريجيا بسبب الحرب التي يفرضها علينا السيد سافيمبي. إلا أن الحكومة تؤمن بضرورة مشاركة المجتمع المدني مشاركة أكبر في الشؤون الوطنية الأنغولية عن طريق مناقشات سياسية مفتوحة وانتخابات. وفي هذا الصدد، بادر الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس بإجراء مشاورات ستمكن من وضع تقويم انتخابي بحلول عام ٢٠٠١.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن رغبة واحدة. لقد تسببت الألفية الماضية في الكوارث لأفريقيا ولأنغولا بوجه خاص. فلنلتزم الآن، ونحن نبدأ هذه الألفية، بتحقيق السلم والتنمية بمعالجة الأسباب الحقيقية للصراع والحرب الأهلية في أنغولا، وهي الأسباب التي أغفلت أحيانا. ونحن أمة محبة للسلم مبتغاها الحصول على التفهم بتاريخنا وقيمنا والاعتراف بذلك. ونحن كحكومة، أوفينا بنصيبنا من المسؤولية، ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للتشجيع على إيجاد سبل جديدة لإرساء السلم، شريطة توافر النزاهة في تحديد الأسباب الحقيقية للصراع في أنغولا.

وأشكر جميع أعضاء المجلس، والأمين العام، وجميع العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يعملون منذ سنوات في أنغولا في ظروف صعبة، ويجازفون بأرواحهم لتلبية احتياجات الشعب الأنغولي. وأعرب أخيرا عن تقديري لكم، يا سيدي الرئيس، ولحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسنى لكم أن تقوموا بالكثير جدا من أجل أفريقيا وأنغولا في الأيام القليلة التي مضت منذ توليكم الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب الوزير على بيانه الهام جدا والشامل وعلى تأكيد سياسة حكومته، وعلى كلماته الرقيقة جدا التي وجهها إلى حكومتي وإلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، يا سيادة الرئيس، أود أن أضم صوتي إليكم في الإعراب عن الترحيب بنائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام برندرغاست على إحاطته، والسفير فاولر على المعلومات التي أمدنا بها اليوم. وأنا على يقين من أن كل ما شهدناه وسمعناه اليوم سيساعد المجلس كثيرا في جهوده لكفالة تنفيذ قراراتنا.

وبصفتي منسقا للدول المراقبة الثلاث (الترويكا) لتنفيذ عملية السلام في أنغولا - وهي البرتغال، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة - أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي:

"يظل أعضاء الدول المراقبة الثلاث (الترويكا) يشعرون بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية المأساوية لملايين الأنغوليين نتيجة للصراع الجاري الذي دمَّر البلد.

"ويؤكد أعضاء الترويكا مجددا أن السبب الرئيسي للصراع المستمر في أنغولا هو عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، تحت قيادة السيد جوناس سافيمبي، لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما عدم قيامه بتسريح قواته ومقاومته لبسط سلطة الدولة.

"ويلاحظ أعضاء الترويكا أن الامتثال الفوري والتام لجميع أحكام بروتوكول لوساكا يظل الأمر الذي يتوقعه المجتمع الدولي بصفة أساسية.

"ويشاطر أعضاء الترويكا الأمين العام تقييمه بأن الحالة العامة في البلد لن تجني إلا الفائدة من تحسن بيئة حقوق الإنسان ومن الجهود المثابرة للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان.

"ويدين أعضاء الترويكا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها اتحاد يونيتا ضد المدنيين الأبرياء ويذكرونه بمسؤوليته عن احترام حقوق الإنسان الأنغوليين.

"ويشجع أعضاء الترويكا جميع الملتزمين في قيادة يونيتا، بإيجاد حل سلمي للصراع الحالي، على العمل على نحو بنّاء مع حكومة أنغولا لتهيئة الظروف المؤاتية لمصالحة حقيقية وحوار ديمقراطي مفتوح وتعاون.

"ويدين أعضاء الترويكا استمرار اتحاد يونيتا في هجماته على السكان المدنيين داخل جمهورية أنغولا ويلاحظون بقلق بالغ تصاعد القتال بحيث امتد إلى داخل ناميبيا. وتدعو الترويكا مقاتلي يونيتا إلى وضع أسلحتهم وتشجع حكومة أنغولا على توفير آليات من أجل تسريح محاربي يونيتا السابقين.

"وفي هذا الصدد، يرحب أعضاء الترويكا بتصريح الرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس مؤخرا بإقراره إقامة حوار سياسي يشمل جميع الملتزمين بالسلم، ويؤكدون مجددا أهمية استمرار حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة.

"ويشجع أعضاء الدول المراقبة الثلاث حكومة أنغولا على تعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع مواطني أنغولا بموجب دستور البلد، ويسجلون أهمية تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء مناقشة سياسية مفتوحة وتطوير مجتمع ديمقراطي في أنغولا.

"ويؤكد أعضاء الدول المراقبة الثلاث الدور الهام لوسائط الإعلام الحرة في تعزيز التطور الديمقراطي المتواصل في أنغولا، ويشجعون حكومة أنغولا على احترام حرية الصحافة والعاملين فيها.

"ويدعو أعضاء الدول المراقبة الثلاث مجتمع المانحين الدوليين إلى الاستمرار في مساعدة حكومة أنغولا على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن تلبية احتياجات شعبها، بمن فيهم ضحايا الأزمة الإنسانية المستمرة. وتسجل الدول المراقبة الثلاث أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووحدة تنسيق الشؤون الإنسانية قد أصدرا نداء موحدا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أنغولا بمبلغ ٢٥٨ مليون دولار عن عام ٢٠٠٠.

"ويؤكد أعضاء الدول المراقبة الثلاث دعمهم لعمل لجنة الجزاءات ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، بقيادة السفير فاولر، ويدعون المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرهما إلى تقديم الدعم لأنشطتها، ويواصلون حث جميع الدول على تنفيذ الجزاءات بصرامة ضد اتحاد يونيتا.

"ويتفق أعضاء الدول المراقبة الثلاث على أن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا له دور قيم يضطلع به لاستكشاف التدابير الفعالة لاستعادة السلام، ومساعدة شعب أنغولا على بناء قدراته، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة الأخرى، بما فيها الامتثال للجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

"ويؤكد أعضاء الدول المراقبة الثلاث أهمية الاختتام السريع لاتفاق بشأن مركز مهمة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، ويحثون حكومة أنغولا والأمانة العامة للأمم المتحدة على التوصل بسرعة إلى اتفاق لكي يتمكن المكتب من البدء بالعمل كما حدده قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩).

"وبمناسبة مضي عام على إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في أنغولا، يدعو أعضاء الدول المراقبة الثلاث حكومة أنغولا إلى تيسير وصول الأمم المتحدة إلى موقعي الحادثتين بما يكفي بالسماح بإجراء التحقيق وبإعادة جثث زملائنا الذين قتلوا في هاتين الحادثتين إلى أوطانهم.

"ويسجل أيضا أعضاء الدول المراقبة الثلاث بقلق عميق أن ١٨ شهرا قد مرت على الفقدان المفجع للممثل الخاص للأمين العام أليون بلوندين بيي، وأن الأمم المتحدة وأسر المتوفين لم تتلق إلى الآن تقريرا نهائيا عن الأحداث المفجعة التي وقعت في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وبالتالي يطالبون حكومة كوت ديفوار بتقديم تقرير عن استنتاجاتها في أقرب وقت ممكن.

"ولا يزال أعضاء الدول المراقبة الثلاث يشعرون بقلق عميق إزاء مصير طاقم وركاب الطائرتين التجاريتين الروسية والأوكرانية اللتين أسقطتا أو فقدتا في ظروف مريبة فوق أراض كانت تقع تحت سيطرة اتحاد يونيتا في ذلك الوقت، ويطالبون حكومة أنغولا وجميع الأطراف المعنية بالتعاون للتأكد من مصير المفقودين، ولكي يفرج اتحاد يونيتا عن الباقين على قيد الحياة."

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه جميع الموجودين في هذه القاعة، والذين يشاهدون التلفاز، أن الدول المراقبة الثلاث - الروس، الذين تكلموا باسمنا؛ وزملاؤنا البرتغاليون، بقيادة السفير مونتيرو، الذي كان معنا اليوم؛ والولايات المتحدة - تعمل بفعالية بشأن هذه القضية. وهذا بيان هام، وأرجو أن يوليه الناس الاهتمام الجدير به هنا وفي باقي أنحاء العالم. وأود أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى أنه في الوقت الذي يجري تركيز الانتباه على المجالات التي لا يتفق بشأنها جميع أعضاء مجلس الأمن، تعمل الدول المراقبة الثلاث بفعالية، وأن هذا البيان الهام من وضع الولايات المتحدة، والبرتغال، والاتحاد الروسي.

وإن لم يبق لدينا وقت، وبوصفي المتكلم الأخير، سأتنازل عن حقي في الكلام وأجعل بياني - ببساطة - متاحا للرأي العام. وأعتقد أن معظم ما كنت سأقوله وارد في بيان الدول المراقبة الثلاث، إلا أن هناك بعض الفوارق الدقيقة التي سأضيفها بوصفها ذات صبغة وطنية.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا بانتباه شديد لبيان الدول المراقبة الثلاث، وأعتقد أن المملكة المتحدة يمكنها أن تقول إنها توافق على كل ما جاء فيه، وبالتالي لن أكرر ما جاء في ذلك البيان.

وأود أن أسترعي الانتباه أيضا إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي أمس، والذي صدر في بروكسل، وهو موجود لدى مكتب الاتحاد الأوروبي في نيويورك. ويطرق نفس المجال إلى حد كبير، فالسيد سافيمبي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحرب في أنغولا، وعلى مجلس الأمن أن يأخذ ذلك الآن في حسبانه. ويوضح بجلاء كل من بياني الدول المراقبة الثلاث والاتحاد الأوروبي أن بعض المسؤوليات تقع على عاتق حكومة أنغولا، وينبغي لها أن تضطلع ببعض الأشياء، وقد ينبغي لها أن تضطلع ببعض الأشياء على وجه أفضل.

وهناك اتفاق دولي واسع النطاق جدا، كما يتضح من بياني الاتحاد الأوروبي والدول المراقبة الثلاث، على أن، أولا، بروتوكول لوساكا لا يزال أساس أي حل سياسي في أنغولا - وهذا أمر توافق عليه حكومة أنغولا موافقة كاملة - وأن تحدي سافيمبي لهذا البروتوكول ولقرارات هذا المجلس هو السبب الرئيسي في الصراع المستمر وفي الكارثة الإنسانية التي نتجت عنه.

ومن الواضح تماما لنا جميعا أنه ينبغي لحكومة أنغولا واتحاد يونيتا أن يباشرا بإجراء حوار لإيجاد حل سياسي، ولكن جوناس سافيمبي قد أبطل أي حق في أن يكون جزءا من ذلك الحل. فقد خذل أنغولا أكثر مما يجب، ولا قيمة لكلمته. ويوضح كل من بياني الدول المراقبة الثلاث والاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن إحراز تقدم صوب تحقيق حل سلمي إلا مع أعضاء اتحاد يونيتا المستعدين للعمل بإخلاص من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية. ومن الواضح أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات تضع شعب أنغولا أولا، وليس أخيرا، في هذا الصراع.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، فيجب ألا نتغاضى عن ضرورة مراعاة حقوق الإنسان من جميع المناصرين لهذه القضية، وللأمم المتحدة دور أساسي في مساعدة حكومة أنغولا على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وأرجو أن يتمكن السيد برندرغاست، الأمين العام المساعد من أن يؤكد لنا أنه ما زال هناك بعض مراقبي حقوق الإنسان في أنغولا، ويهمني أن أعرف وضعهم ريثما يجرى إنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

وفيما يتعلق بالجبهة الإنسانية، هناك حالة إنسانية رهيبة بالفعل، ونحتاج إلى وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الأطراف، وعلى توصيل المساعدات الطارئة إلى تلك المناطق.

وسأكون ممتنا عندما أعلم من الأمانة العامة ما هي إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى أراضي أنغولا.

وفيما يتعلق بالجزاءات، أعتقد أننا جميعا نحيي ما يضطلع به السفير فاولر، ونشعر بالامتنان العميق له على الاحاطة الاعلامية التي أدلى بها هذا الصباح، إلا أننا نتطلع بصفة خاصة إلى تقرير فريق الخبراء، الذي نأمل أن يتضمن توصيات مشددة تزيد من قوة الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتود المملكة المتحدة من المجتمع الدولي أن يتمكن من تسمية، بل وجلب العار على الأفراد، والشركات، والحكومات، إن كانت هناك ضرورة، الذين يشاركون في إخفاق الجزاءات. والمملكة المتحدة تبدأ ببذل نشاط أكبر في هذا المجال على الصعيد الوطني، كما أوضح لتوه السيد بيتر هين، وزير الدولة في المملكة المتحدة، في بيان برلماني ألقاه اليوم. وسأبلغ رئيس لجنة الجزاءات بهذا البيان.

ونرحب بنية الأمين العام تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩) بشأن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في أنغولا. ومن المحبط أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الشأن طيلة الأشهر الثلاثة الماضية. ويراودنا كبير الأمل في أن تتوصل بسرعة حكومة أنغولا والأمانة العامة إلى نتيجة في هذا الشأن.

ونرحب بتعيين السفير غمباري وتكليفه بإيلاء تركيز خاص على أنغولا، آملين أن يضفي مزيدا من النشاط والالتزام والتماسك على الجهود الدولية التي تشتد إليها الحاجة الآن. ونحتاج الآن إلى بعض التقدم على الجبهة السياسية وعلى الجبهة الإنسانية وجبهة الجزاءات، لإظهار مدى الحمق المطلق لاستمرار الحرب الأهلية.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعرض هذا الموضوع على مجلس الأمن في جلسة علنية، ويحدونا الأمل في أن تعيننا الدعاية التي ستكتسبها هذه القضية من عقد هذه الجلسة على التحرك قدما على صعيد الممارسة العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتطلع إلى قراءة بيان السيد بيتر هين بالكامل. وأعتقد أننا يمكننا أن نلمس أن هذه الجلسة بدأت فعلا تنتج نوع التركيز الذي كان المقصود أن تسفر عنه عندما أعلن افتتاحها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى سعادة نائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا على البيان الشامل والتطلعي الذي أدلى به هذا الصباح. كما نقدر التقرير الذي قدمه وكيل الأمين العام برندرغاست في بداية مناقشة اليوم.

ترحب بنغلاديش بتعيين السفير إبراهيم غمباري مستشارا خاصا للأمين العام لشؤون أفريقيا، مع تكليفه بإيلاء تركيز خاص على أنغولا في جملة مسائل أخرى. ونتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

إن شواغلنا متعددة في أنغولا، فهي تتعلق بالحالة السياسية، والسلم والأمن، ونزع السلاح، والمصالحة الوطنية، والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، والتنمية. وسأقتصر في بياني على ثلاثة من تلك الجوانب.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، لاحظنا مع الارتياح، كما أورد الأمين العام في تقريره، التزام الرئيس دوس سانتوس المتواصل ببروتوكول لوساكا. وفي ذاك السياق نكرر التأكيد على اقتناعنا بأن السلام الدائم في أنغولا يمكن التوصل إليه عن طريق التسوية السياسية والمصالحة الوطنية. وبالتالي، ينبغي أن يكون الغرض من الحملات العسكرية الناجحة التي شنت مؤخرا على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والخطوات المتخذة لعزله سياسيا واستراتيجيا، هو العودة إلى عملية لوساكا.

وأود أن أذكر هنا أن الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٩٣، بدأت تفرض تدريجيا جزاءات على يونيتا. وكان الهدف من هذه التدابير حرمان الاتحاد الوطني (يونيتا) من وسائل الحرب، وإجباره على احترام التزاماته والعودة إلى مائدة التفاوض. ومع ذلك، وكما تفيد التقارير، فقد كسب الاتحاد الوطني (يونيتا) على مدى السنوات الثماني الماضية ما يناهز ٤ مليارات من الدولارات ببيعه الماس، ومن خلال الاستثمارات الذكية. ولولا إطلاق يد هذه الحلقة من تبادل الماس مقابل الأسلحة لأمكن لشعب أنغولا، بكل تأكيد، أن ينعم بالسلام والرخاء منذ سنوات طويلة.

والتقارير المتأتية من تفتيش مخبأ أندولو للأسلحة، تكشف عن الحقائق. ولا يمكننا أن نلوم الناس على شعورهم بالفزع والسخط. وإمداد يونيتا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالأسلحة من جميع المصادر ومن كل منشأ

يجب أن يتوقف. ولا يجوز أن يكون فوق طاقتنا إيجاد آلية فعالة لهذا الغرض.

وزميلنا السفير روبرت فاولر يستحق عالي تقديرنا لأنه أحدث فرقا، ولأنه ساعد نظام الجزاءات على تعطيل تجارة الماس مقابل السلاح. ونشيد بجهوده الحازمة التي يشهد عليها العرض الذي قدمه في جلسة اليوم شفويا ومن خلال الفيديو. والسفير فاولر جدير بدعمنا التام وحسن النية الذي يتجاوز العبارات الرنانة.

وينبغي أن تتلقى لجنة الجزاءات التعاون المخلص من جميع الدول الأعضاء حتى يمكنها أن توقف بفعالية سبل وآليات إمداد يونيتا بالماس، وحتى لا يتمكن الاتحاد الوطني من غسل أمواله، وحتى تفتح الخزائن أبوابها للجنة الجزاءات وحتى لا تصل المدافع إلى أيدي مقاتلي يونيتا ليستخدموها في قتل شعبهم. وينبغي لجميع المعنيين أن يحافظوا على الزخم الذي تولد الآن وأن يدعموه.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، نرحب بالتقدم المحرز في سبيل السماح لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا بتولي مهامه. ويحدونا الأمل في أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بوظائفها في القريب العاجل، باعتماد برلمان أنغولا مبكرا لاتفاق مركز البعثة الخاص بالمكتب. ونحث الحكومة الأنغولية على أن تقبل بالكامل ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، على النحو المحدد في القرار ١٢٦٨ (١٩٩٩).

أما الحالة الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في أنغولا حيث يتضرر قرابة ٣,٧ ملايين نسمة من الحرب المطولة، فهي تحتاج إلى استجابة متناسبة من المجتمع الدولي. والعدد الهائل من اللاجئين والمشردين داخليا وضحايا الألغام، يتطلب برامج مكثفة لإعادة التأهيل. والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة مسألة أساسية لهذه العمليات الإنسانية الضخمة، ولإعادة التأهيل الاجتماعي والتعمير الاقتصادي. وعلى الحكومة الأنغولية أن تسهل الإشراك الكامل للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حل مشاكل ذلك البلد.

وبالنسبة للجانب الثالث، التنمية، أقول إنه من دواعي السخرية المريرة أن يكون الفقر والبؤس مآل هذا الشعب الشجاع الذي حباه الله بكل هذا الثراء. فوفقا للتقارير، يموت كل يوم في أنغولا ٢٠٠ شخص من الجوع.

وتدني مؤشر التنمية البشرية في أنغولا إلى ١٦٠ في العام الماضي؛ وحوالي ٨٢ في المائة من الشعب يعيشون في فقر مدقع؛ ومعدل وفيات الرضع يزيد على ٣٢٠ لكل ألف مولود حي. ومع ذلك، يصدر من ذلك البلد ما قيمته مليارات الدولارات من الماس والنفط. ومن الواضح أن حكومة أنغولا يتعين عليها في المقام الأول أن تخصص مزيدا من الموارد للاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعبها.

وقد أفاد الأمين العام بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى اضطرت إلى تخفيض أنشطتها التشغيلية. ونود أن يكون لدينا علم بتوصياته بشأن إمكانية استئناف تلك الأنشطة. وقد يكون من المفيد أيضا أن نعلم بتوصيات الأمين العام بشأن التدابير الإضافية الأخرى التي يجب أن يتخذها المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها.

وقد توقفت عمليات إزالة الألغام، بينما سقط في العام الماضي ٤٠٩ من المدنيين أغلبهم من النساء، ضحية لهذه الألغام. وببسط سيطرة الحكومة على جزء كبير من المناطق التي كانت خاضعة للمتمردين، ينبغي أن يسمح الآن باستئناف برنامج إزالة الألغام.

وأخيرا، من نافلة القول إن دور بلدان المنطقة في المساعدة على إنهاء حرب الاستنزاف له أهمية حاسمة. فشعب أنغولا هو أحد الشعوب التي تعاني أشد المعاناة من حرب يتحمل فيها التاريخ مسؤولية لا يمكن إنكارها. وهو يستحق كل التعاطف والتضامن السخي من المجتمع الدولي.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أرحب في مجلس الأمن بنائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على المعلومات والتعقيبات الواردة في آخر تقرير له عن التطورات في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/2000/23. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد كيران برندرغاست والسفير روبرت فاولر على إحاطاتهما الشاملة والبناءة. ووفد بلدي يؤيد الأفكار الواردة في التقرير وفي تلك الإحاطات، وأود أن أدلي ببعض التعليقات في هذا الصدد.

أولا، اسمحوا لي أن أشدد على أن مالي تعلق أهمية كبرى على استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا. فذلك الوجود يمكن أن يسهم إسهاما رئيسيا في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان، وفي أمن المنطقة. ولبلوغ تلك الغاية من المهم استعادة الثقة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا.

ومن وجهة النظر هذه، يرحب وفدي بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بمركز البعثة، التي ستتيح لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا أن يعمل فعلا. ومن نفس المنطلق، نرحب بتعيين السفير ابراهيم غمباري مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بأفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الحالة في أنغولا.

ثانيا، نعتقد أن السبب الرئيسي للأزمة الراهنة في أنغولا عدم امتثال اتحاد يونيتا لالتزاماته بمقتضى بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترحب مالي بالعقوبات المفروضة على اتحاد يونيتا، وعلى وجه الخصوص الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩)، وتؤيد مالي التوصيات الواردة في تقريري رئيس لجنة العقوبات في الوثيقتين S/1999/644 و S/1999/829.

ثالثا، يشعر وفدي بقلق كبير إزاء مضاعفات الصراع المستمر وتوسيع نطاقه على الأمن الإقليمي وعلى الشعب الأنغولي. وأود أن أؤكد بشكل خاص على حالة المشردين داخليا والمجموعات الضعيفة، وهم الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقون. وأود أن أردد البيان الذي صدر في الجمعية الخامسة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي حث المجتمع الدولي على أن يقدم للحكومة الأنغولية المساعدة الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها الأولية على الوفاء باحتياجات الشعب الأنغولي الإنسانية. ونثني على الحكومة الأنغولية لوضعها خطة للمساعدة الإنسانية الطارئة.

رابعا، يعتقد وفدي أن السلام الدائم والمصالحة الوطنية لا يمكن كفالتهما إلا عن طريق الحوار السياسي. وفي هذا الخصوص، فإن الدرس الذي يمكن لنا تعلمه من أنغولا واضح للغاية. ولهذا يعتقد وفدي أن بروتوكول لوساكا يجب أن يعاد إحياؤه لإنهاء معاناة الشعب الأنغولي، ولكي تطمئن روح معلمي وصديقي ومواطني، الأستاذ أليون بلوندين بيي، مصمم ذلك البروتوكول، في سلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا نشاطر مشاطرة تامة المشاعر القلبية التي أعرب عنها ممثل مالي، وعلى وجه الخصوص في نهاية بيانه، عندما أشار إلى الفقد المأساوي للممثل الخاص للأمم المتحدة، ابن بلده البارز، السيد أليون بلوندين بيي. وبصفتي رئيسا للمجلس، أود أن أعرب عن الموافقة الجماعية على تعبيره الأخير عن القلق.

السيد ديجامبه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد استفدنا اليوم من البيانات العديدة، التي كانت متفقة وأعربت عن وجهات نظر متقاربة. لقد كان بيان السيد بريندر غاست مفصلا وبالغ الدقة؛ وأدلى السفير فاولر ببيان مستنير - ومهما حاولنا، لن نتمكن أبدا من تهنئة رئيس لجنة العقوبات التهنئة الكافية على المثابرة والرغبة اللتين أبداهما في سعيه إلى ترجمة عمل مجلس الأمن إلى واقع وإضفاء ثقل على العقوبات؛ وأخيرا، استمعنا إلى نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

كل تلك البيانات كانت متفقة وأعربت عن وجهات نظر متقاربة. ونحن نوافق على التعليقات التي أدلى بها بالنيابة عن الدول المراقبة الثلاث سفير الاتحاد الروسي. لكنني أود أن أسترعي الانتباه إلى البيان الذي أدلى به السفير غرينستوك، الذي أشار إلى بيان أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن السفير غرينستوك ذكّر بحق بأن الاتحاد الأوروبي، الذي رحب بتحول الأحداث ومد نطاق إدارة حكومة أنغولا، ناشد سلطات لواندا في أنغولا وشجعها على تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تمكن من إقامة حكم القانون والديمقراطية في أنغولا.

وبينما تبسط حكومة لواندا مجددا سلطاتها على أنحاء أنغولا، من المستحسن أن تفعل ذلك مع إثبات أنها متمسكة بالقيم الخاصة بالحكم السليم والقيم الديمقراطية، التي تؤكد تماسك أي مجتمع مدني حر. ذلك هو هدف المجتمع الدولي في دعم حكومة لواندا. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نشعر بالسرور نتيجة كل ما تقوم به في هذا المجال السلطات الأنغولية.

ما هي الدروس الأخرى التي يمكننا استخلاصها من هذه المناقشة؟ أولا، فيما يتعلق بالعقوبات، كما سبق أن

قلت - وكما أثبته السفير فاولر - إن إرادة رئيس لجنة العقوبات والوسائل المتاحة لذلك الرئيس للقيام بوظائفه هي التي تؤدي إلى نتائج. ومن الواضح أن تلك النتائج ظهرت على الطبيعة، بفقد اتحاد يونيتا نفوذه، وبالمصاعب التي يواجهها. وأكرر: هذا كله يرجع إلى الطريقة التي لا تزال لجنة العقوبات تتبعها بنجاح لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بنجاح.

وأنتم، سيدي الرئيس، على حق أيضا عندما تفرضون تتابعا منطقيا على مناقشاتنا هذا الشهر، وإن دعوتكم السيدة أوغاتا هنا أثارت حماستنا، لأننا عندما نتكلم اليوم عن أنغولا، يجب أن نضع في الاعتبار ما قالته عن الحالة الإنسانية. وكنتم على حق، سيدي، عندما شككتم قبل بضعة أيام في حدود ولاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. إن المشكلة في أنغولا هي بالتأكيد مشكلة لاجئين، حيث يقيم مئات الآلاف من اللاجئين الأنغوليين في بلدان مجاورة. لكن هناك مشكلة كبيرة بشكل خاص تتعلق بعدة ملايين من المشردين. بل حتى الأكثر إثارة للانزعاج أن حوالي ٤ ملايين من البشر متأثرون بالحرب، وينبغي أن نضع ذلك في الاعتبار. ولهذا، يجب أن نتابع النداء الذي وجهته السيدة أوغاتا لتقديم مساعدة دولية، وينبغي لنا أن نستجيب لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، الذي يبلغ تمويله ٢٥٨ مليون دولار. وأخيرا، ينبغي أن نضع في الاعتبار ما قالته السيدة أوغاتا فيما يتعلق بالمشكلة المستمرة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبعض هذه المشاكل كانت قائمة منذ بداية القتال. وليست هذه هي المشكلة الوحيدة في أنغولا، ولكنها تعزز اقتناعنا بضرورة فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ثمة تعليق آخر ناشئ عن البيانات التي أدلي بها هو الربط الواضح بين كل الأزمات في أفريقيا. فقد اضطرت أنغولا للتدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن اتحاد يونيتا يعمل من تلك الأراضي. ويمكننا أن نرى أن الصراع يمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة؛ وأصدقاؤنا من ناميبيا تضرروا أيضا في الآونة الأخيرة إذ وقعت خسائر بين المدنيين في ناميبيا. وهذا يؤكد ضرورة أن نتعامل في مجلس الأمن مع جميع الأزمات في المنطقة بأسلوب شامل لأن كلا من هذه الأزمات يضر بالأمن في البلدان المجاورة.

وواضح أن هذه التعليقات تقودنا إلى تفهم ضرورة دور الأمم المتحدة. وقد أعاد سفير مالي إلى الأذهان بحق ذكرى الأستاذ بلونددين بيي الذي كان من مالي. واحتراما لذكراه يجب أن نسعى للحفاظ على دور الأمم المتحدة في أنغولا، ولذا نرجو أن يبرم قريبا الاتفاق المتعلق بمركز البعثة وبشكل قاطع وأن ينفذ. ونرحب بقرار الأمين العام تكليف السفير غامباري، مستشاره الخاص لشؤون أفريقيا بمهمة خاصة في أنغولا.

ومع ذلك يجب أن نستفيد من دروس الماضي. فقد وجهت إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا انتقادات بأنها لم تر أن اتحاد يونيتا لا يحترم التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، وخاصة ما يتعلق منه بنزع السلاح وتسريح الجنود. وأرى أننا يجب أن نفكر مليا في هذا الجانب من جوانب المأساة الأنغولية. فإذا كانت البعثة غير قادرة على النهوض بولايتها على الوجه الأكمل يتوجب علينا أن نكفل ألا تتعرض الأمم المتحدة لهذه الانتقادات أو لتكرار ملاحظات مماثلة، عندما نتخذ في غضون أيام قليلة قرارات بشأن وزع مراقبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليرصدوا احترام اتفاق لوساكا.

وأرى أننا يجب أن نضع تماما نصب أعيننا دروس ما حدث في أنغولا وأن نتلافى تكرار الأخطاء نفسها. ولو بخسنا قيمة بعثة الأمم المتحدة وأنقصنا إمداداتنا لها، أي إذا لم يكن تقديرنا لأعداد الموظفين الكافية صحيحا، فقد نحرم تلك البعثة من الكتلة الحرجة للحجم الملائم لتمكينها من النهوض بولايتها. وأي فشل في جمهورية الكونغو الديمقراطية إنما يعني أننا قد نتعرض لخطر الوقوف بلا حول لنشهد استئناف الأعمال القتالية، تماما كتجربتنا الأليمة في أنغولا. وأرى ألا تغيب عن بال مجلس الأمن، بموجب سلطتكم، سيدي الرئيس، تجربة أنغولا هذه، عندما يتخذ قراره الهام المتعلق بنطاق وشكل العملية التي نرغب في القيام بها من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يقدر الوفد الصيني تقديرا كبيرا، سيدي الرئيس، شخصيا ويقدر وفد الولايات المتحدة لكل الترتيبات التي اتخذتموها. ونود في الوقت نفسه أن نتوجه بالشكر إلى نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد شيكوتي على حضوره اجتماعنا اليوم وعلى بيانه، ونتوجه بالشكر

أيضا إلى وكيل الأمين العام برندرغاست، والسيد فاولر على إحاطتيهما الإعلاميتين.

فمن خلال إحاطة السيد برندرغاست نستطيع التأكيد بوضوح تام على أن الحالة الإنسانية في أنغولا أبعد من أن تبعث على التفاؤل، وأنها تظل بالغة الخطورة. ونرجو أن يرد المجتمع الدولي إيجابيا على نداء الأمين العام الوارد في تقريره S/2000/23 المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، لتكثيف الدعم الدولي المقدم إلى أنغولا والاستجابة بفعالية لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لسنة ٢٠٠٠ من أجل أنغولا.

ومن المعروف تماما أن على اتحاد يونيتا أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن الحالة في أنغولا. ولطالما رفض اتحاد يونيتا الوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وتحدى قرارات مجلس الأمن. واستغل الماس المنتج في المنطقة التي يسيطر عليها للدخول في تجارة الأسلحة غير المشروعة، ودأب على إثارة المشاكل والاعتداءات على المدنيين الأبرياء، واشتط إلى حد الاعتداء على موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة. فيجب على المجتمع الدولي إدانة كل هذه الأفعال وفرض الجزاءات على الاتحاد. ونحن نناشد بشدة الأطراف المعنية على أن تتمسك بجدية بقرارات مجلس الأمن وأن تكف عن تزويد اتحاد يونيتا بالأسلحة أو بأي صورة أخرى من صور الدعم.

ويقدر الوفد الصيني تقديرا عاليا الجهد الممتاز الذي يبذله رئيس لجنة الجزاءات، السفير فاولر، وزملاؤه في سبيل تحسين نظام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. فقد أثمر عمل السفير فاولر نتائج هائلة. وأسعدنا أن المجتمع الدولي توصل أخيرا إلى درجة عالية من توافق الآراء واعتمد تدابير متسقة بشكل متزايد فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. وقد أتت هذه الجزاءات بنتائج لم يسبق لها مثيل. ونرجو أن يتوصل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن إلى نتائج عملية في أعماله وأن يقدم تقريرا مرضيا إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

وقد شددنا مرارا في محافل مختلفة على أن الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لإيجاد الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سياسي دائم لمشكلة أنغولا. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة كي يُلقي اتحاد يونيتا أسلحته ويوقف أعماله القتالية ويسلك مسار المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد دور الأمم المتحدة على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩) بافتتاح مكتب جديد في أنغولا. ونرجو أن تتمكن الأمانة العامة من إكمال اتفاق مركز البعثة مع الحكومة الأنغولية وأن تتمكن البعثة من بدء عملها بأسرع ما يمكن.

وأود أخيرا أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم التهنئة إلى الأمين العام على تعيين السفير غمباري مستشارا خاصا للقضايا الأفريقية. ونرجو أن يبعث هذا التعيين بحيوية جديدة في قضية إحلال السلام في أنغولا.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): بعد أن أرحب بتواجد السيد مساعد وزير الخارجية لأنغولا بيننا اليوم، وأشكره على تقريره هذا الصباح، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للسيد الأمين العام على تقريره القيم حول أنغولا، الذي قدمه لنا اليوم السيد برندرغاست وكيل الأمين العام. كما نشكر وكيل الأمين العام على عرضه الهام حول الوضع الإنساني السائد في أنغولا والذي يدعو للقلق.

وأود أن أعرب عن شكرنا الخاص للسيد روبرت فاولر رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا على التقرير الموثق الذي قدمه لنا حول الزيارة التي قام بها إلى أنغولا لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتدعيم الجزاءات المفروضة على حركة يونيتا بغاية منع هذه الأخيرة من اقتناء الأسلحة والعتاد لمواصلة القتال.

وأود كذلك أن أشكر الترويكا على التقرير الذي قدمه زميلنا سفير الاتحاد الروسي. ونود أن ننوه بالجهود التي تقوم بها الدول الثلاث من أجل متابعة إيجاد تسوية لهذا النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا.

إن الوضع في هذا البلد الأفريقي يبعث على القلق الشديد لدينا، خاصة بسبب الأوضاع المأساوية والمعاناة الإنسانية الكبيرة حيث تسبب استئناف المعارك في زيادة عدد اللاجئين والمشردين. ونذكر أن السيدة ساداكا أوغاتا حدثتنا الأسبوع الماضي عن أن اللاجئين والمشردين أصبحوا يمثلون ٢٠ في المائة من مجمل السكان، وأن ما يُقارب ١٠ ملايين من الألغام المضادة للأشخاص مزروعة في العديد من المناطق في أنغولا. وهذا في حد ذاته يُهدد بقدر كبير سلامة السكان، وخاصة الأطفال، وأمن وسلامة البلد بصفة عامة. لذلك

أؤكد أن الأولويات في نظرنا الآن هي إيقاف المعارك والرجوع إلى طاولة المفاوضات لتمكين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالات الإغاثة من تقديم المساعدات الإنسانية.

ونود أن نعرب في هذا السياق عن ارتياحنا لقرار الحكومة الأنغولية المتعلق بتمسكها ببروتوكول لوساكا كأساس صالح لعملية السلام. كما نحث اتحاد (يونيتا)، الذي نعتبره المسؤول الأول عن تواصل الحرب، على أن يُبرهن بشكل مقنع أنه مستعد أيضا للوفاء بتعهداته بمقتضى بروتوكول لوساكا. ذلك أن الخيار التفاوضي يبقى في نظرنا هو الطريق الأفضل لإيجاد الحل الدائم للنزاع في أنغولا. وفي هذا السياق نشجع السيد الأمين العام على بذل المزيد من الجهد مع الأطراف المعنية بالتشاور مع مجلس الأمن، والذي نأمل في أن يتمكن من مباشرة مهامه.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا لتعيين المبعوث الخاص، السيد إبراهيم غمباري، مستشارا للأمين العام لشؤون أفريقيا، وخاصة بملف أنغولا. ونأمل أن يتمكن من مباشرة مهامه بسرعة حتى يمكن التوصل إلى حل يُنهي المأساة في هذا البلد وتتمكن أنغولا من تكريس ثرواتها وطاقاتها للتنمية وليس للحرب.

نحن مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالمزيد من الضغط على حركة يونيتا وبحملها على وضع حد لتحديها للمجموعة الدولية، ولتحتكم إلى الشرعية الدولية وإلى قرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة. ونود أن نؤكد من جديد على ضرورة التطبيق الكلي واللامشروط من قبل حركة (يونيتا) لاتفاقات لوساكا للسلام. كما نؤكد على ضرورة مواصلة تطبيق الجزاءات المفروضة على يونيتا. وفي هذا الإطار ندعو كل الأطراف، سواء كانت أفريقية أو دولية، على احترام هذه الجزاءات، ومنع حركة يونيتا من مواصلة بيع الماس لشراء الأسلحة والعتاد. فقد أثبتت آخر المعطيات أنه عندما يقع تطبيق فعلي لهذه الجزاءات يتم التراجع من قوات السيد سافيمبي.

إن مجلس الأمن مدعو اليوم إلى اتخاذ تدابير عملية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد الحل النهائي للنزاع الأنغولي الذي طال أمده. وإن تونس، التي ما فتئت تدعم جهود المجتمع الدولي من أجل فض النزاعات وإخماد بؤرة التوتر، تؤكد مجددا اليوم عزمها على مواصلة الاضطلاع بدورها الأفريقي من أجل الحلول الدائمة للنزاعات، ونحن عاقدون العزم على أن نعمل من خلال جهودنا في مجلس الأمن معكم على متابعة هذا المسار ودعمه حتى تجنح الأطراف المتنازعة في أنغولا للسلم وتحتكم إلى الشرعية الدولية كما قلت، وإلى قرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأود في الختام أن أشكركم على برمجة هذه الجلسة العلنية حول أنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في الترحيب بنائب وزير العلاقات الخارجية بأنغولا، وأن أشكره على بيانه المؤثر الذي أدلى به بالنيابة عن بلده حكومة وشعبا.

ووفدي ممتن للأمين العام على التقرير الذي قدمه عن الحالة في أنغولا (S/2000/23) - بما في ذلك عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا - والذي عرضه علينا صباح اليوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيران برندر غاست. ويوفر التقرير آخر المعلومات المفيدة عن التطورات السياسية، وكذلك عن الجوانب العسكرية، وجوانب حقوق الإنسان، والجوانب الإنسانية، والاجتماعية - الاقتصادية وغيرها، منذ اعتماد القرار ١٢٦٨ (١٩٩٩) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. ووفدي يؤيد التحليل والملاحظات التي تضمنها التقرير.

ويود وفدي أيضا أن يشكر السفير فاولر على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم، بما في ذلك شريط الفيديو الحي. ويعود الفضل إلى حد كبير إلى قيادته الفعالة للجنة الجزاءات في أن لدينا الآن جزاءات بدأت تُحرز نتائج وتحد من قدرة اتحاد يونيتا على الحصول على الأسلحة لمواصلة الحرب. ونحن نتطلع إلى استقبال تقرير فريق الخبراء في آذار/ مارس، الذي سَيُمكّن المجلس من اتخاذ المزيد من الإجراء.

وعلى الرغم من أن قدرا من الاستقرار قد تحقق في مناطق عديدة من أنغولا تمت فيها إعادة بسط سلطة الدولة، فإن الحالة الأمنية العامة - مع مخاطر انتشار آثارها إلى البلدان المجاورة، وخاصة إلى ناميبيا - يجب أن تظل شاغلة للمجتمع الدولي. وقد أشار الأمين العام في

تقريره إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا وركزت على المسائل المتعلقة بالأمن على حدود أنغولا. ويحدونا الأمل في أن تحد التفاهمات والاتفاقات التي أبلغ عن التوصل إليها من التهديد للسلم والأمن الإقليميين.

ويوافق وفدي على أن إحلال الاستقرار والأمن والوئام في أنغولا يتوقف إلى حد كبير على تحقيق المصالحة الوطنية. ولذلك نُرحب بإعلان الحكومة الأنغولية مرة أخرى عن التزامها ببروتوكول لوساكا باعتباره أساسا صالحا لعملية السلام. ونعتقد أن الطريق إلى السلام لا يمكن أن ينجح إلا إذا التزمت جميع الأطراف بالمصالحة الوطنية. واستطالة أمد القتال توجه الموارد الشحيحة إلى الاستخدام في مواجهة عقيمة، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعب الأنغولي الذي أنهكته الحرب وتزايد الدمار في الهياكل الأساسية للبلد.

ويسرنا أن نعلم من نائب الوزير أن خطة الحكومة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ستنفذ بحلول سنة ٢٠٠١.

وندعو اتحاد يونيتا إلى إعفاء الشعب الأنغولي البرئ من استمرار المعاناة التي ستكون هي النتيجة الوحيدة لاستمرار هذا الصراع، وذلك بإنهاء القتال والامتثال لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. وعلى وجه الخصوص، يتعين على اتحاد يونيتا أن يُسرح قواته وأن يسمح بعودة بسط إدارة الدولة على جميع أرجاء البلد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى الحالة الإنسانية الهشة التي تسود البلاد. فالذين تضرروا داخل حدود أنغولا ويقدر عددهم بـ ٣,٧ مليون نسمة بالإضافة إلى اللاجئين الذين فروا إلى البلدان المجاورة، لا تتوافر لديهم سوى إمكانية وصول ضئيلة أو لا تتوفر لهم على الإطلاق أية إمكانية للوصول إلى المعونة الإنسانية، ولا تزال ظروفهم قاسية. وما ورد عن حالة سوء التغذية بين الأطفال يثير الانزعاج على وجه الخصوص. ونأمل أن تؤدي استعادة الاستقرار التي تحققت مؤخرا في تلك المناطق التي استعادت حكومة أنغولا السيطرة عليها إلى استئناف تقديم المعونة الإنسانية إلى مَن هُم في أمس الحاجة إلى المساعدة. كما نأمل أن يستجيب مجتمع المانحين الدولي لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا.

وسيتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة الأنغولية في الاضطلاع بتلك المهام التي ستكون ذات أهمية فائقة حال توقف الأعمال القتالية - ألا وهي إعادة دمج المقاتلين السابقين وإعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين في التيار الرئيسي للحياة الأنغولية. وإعادة بناء الهياكل الأساسية في أنغولا سيتطلب أيضا تنسيقا وثيقا من جانب المجتمع الدولي ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حيث تعين على العديد منها وقف أنشطتها بسبب الحرب. ويجب على هذه البرامج أن تعالج مجالات مثل توليد فرص العمالة وبناء القدرات عن طريق التمويل الجزئي، وإنعاش المجتمع وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية على المدى الأطول. وفي هذا الصدد، نشير إلى الحاجة الملحة لاستئناف أنشطة نزع الألغام وإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية.

ولم يكن شعب أنغولا وحده من ضحايا هذه الحرب. فالموظفون المدنيون الدوليون، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلونديـن بيي، والعاملون في المجال الإنساني، كانوا من بين الضحايا الذين ضحوا بحياتهم في خدمة قضية السلام. وهناك أيضا تلك الأسر التي لا تعرف شيئا عن مصير أحبابها الذين وقعوا وسط تراشق النيران. وفي هذا الصدد، فإننا نحث اتحاد يونيتا على تقديم قائمة بأسماء المفقودين والأسرى.

ويؤيد وفدي وجهة النظر التي ترى أن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام، والمصالحة الوطنية، وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي، ولذا فإننا نأمل أن يبرم مشروع اتفاق مركز البعثة دون مزيد من الإبطاء حتى يتمكن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من البدء بأداء وظائفه وفقا للقرار ١٢٦٨ (١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد غمباري مستشارا خاصا للأمين العام بشأن أفريقيا. ونحن نعرف أنه سيسهم إسهاما قيِّما في الجهود التي يبذلها الأمين العام في استعادة الثقة والطمأنينة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا. ونتمنى له كل النجاح.

وفي الختام، أود أن أؤكد بأن المشكلة الأنغولية لا تزال مشكلة دولية ويجب أن تظل تعالج على الصعيد الدولي لو أريد عودة السلام والازدهار إلى ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بالامتنان للأمين العام للتقرير والمعلومات المستحدثة بشأن التطورات الأخيرة في أنغولا. وإننا نتقدم بالشكر للسيد برندرغاست على عرضه هذا التقرير. واسمحوا لي أيضا أن أرحب في مجلس الأمن بنائب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا، السيد جورجيس شيكوتي. ونشكره على بيانه الهام جدا. وأرحب أيضا بعودة زميلي وصديقي السفير فاولر.

إن رفض اتحاد يونيتا، من جملة أمور أخرى، نزع أسلحة قواته، ومنع الدولة من بسط سيطرتها على المناطق الخاضعة لسيطرته، ورفض سافيمبي الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية؛ وإعلانه الحرب على حكومة أنغولا الشرعية والمنتخبة لم تكن تدابير بسيطة. فجميع هذه الإجراءات هددت الأساس نفسه الذي قامت عليه جمهورية أنغولا ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولم يكن لحكومة أنغولا أي خيار سوى استخدام القوة العسكرية الضرورية والحاسمة ضد حركة التمرد يونيتا من أجل الدفاع عن شعبها وأراضيها. وإزاء هذه الخلفية تؤيد جمهورية ناميبيا حكومة جمهورية أنغولا في حملتها الشاملة ضد اتحاد يونيتا.

في مناسبات عديدة في هذه الهيئة نبَّه وفدي أعضاء مجلس الأمن إلى يونيتا، وبخاصة إلى تعنت وتحدي السيد سافيمبي. فاتحاد يونيتا لا يحترم أبدا التزاماته ولا ينفذها بحسن نية. ونود أن نذكر بأن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أعلنت السيد سافيمبي مجرم حرب، ومنظمة الوحدة الأفريقية بدورها أيدت هذا الموقف. ولذا فإن ناميبيا تؤيد الموقف الذي تتخذه حكومة أنغولا في رفض الحوار مع السيد سافيمبي، الذي لم ينفذ حتى الآن بروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا، وهو الآلية الناجحة الوحيدة لحسم الصراع بطريقة سلمية. وفي هذا الصدد، نرحب ببيان رئيس أنغولا الذي يرى أن بروتوكول لوساكا لا يزال يشكل أساسا ناجعا لعملية السلام في أنغولا، وكذلك الرسالة التي وجهها بمناسبة رأس السنة حيث أشار فيها إلى انفتاح الحكومة على الحوار مع جميع المتحاورين الشرعيين.

لقد حان الوقت - بل طال انتظاره حقا - في ضوء حقيقة أن العديد من قرارات المجلس قد انتهكت واستخف بالعديد من بياناته الرئاسية والصحفية، لكي يقف مجلس الأمن وقفة رجل واحد ويتفادى استغلال يونيتا له. ويجب على المجلس أن يقف وقفة حازمة ويطلب إلى اتحاد يونيتا أن يمتثل امتثالا تاما لالتزاماته المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا من خلال نزع أسلحة قواته والانضمام إلى حكومة أنغولا من أجل تحقيق السلام والتنمية والاستقرار، لا في أنغولا وحدها بل في المنطقة بأكملها.

ويجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصورة خاصة، ألا يسمح لأنغولا وللمنطقة أن تغرقا في مأساة الموت والمجاعة والفوضى الكاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السفير ابراهيم غمباري مؤخرا مستشارا خاصا للأمين العام بشأن أفريقيا، مع تركيز خاص على أنغولا. ولا يساورنا أدنى شك بالتزام السيد غمباري.

واسمحوا لي أن أقول كلمة عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. إننا نرحب بالتقدم الجاري إحرازه بشأن هذه المسألة ونؤكد أن وجهات نظر حكومة أنغولا ينبغي أن تظل تؤخذ في الاعتبار.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن وفدي يثق بأن ظروف السكان المدنيين سوف تتغير نحو الأفضل مع توسيع بسط سلطة الدولة على المناطق التي كانت تحت سيطرة اتحاد يونيتا. ومن الأهمية بمكان أن يترافق بسط سلطة الدولة على هذه المناطق مع زيادة المساعدة من جانب المجتمع الدولي. وإن أهمية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق لا يحتاج إلى تأكيد. وعلاوة على ذلك، تود ناميبيا مرة أخرى أن تناشد مجتمع المانحين توفير الاحتياجات التمويلية لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٠.

ومن المؤسف أن أنغولا لا تزال من بين البلدان الأكثر تضررا بالألغام الأرضية، إذ يوجد فيها ما يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين لغم أراضي منتشرة في أنحاء البلاد. وهذه الألغام التي زرعها اتحاد يونيتا على الطرقات والدروب بصورة عشوائية، لم تكن مسؤولة عن مقتل أو إصابة ٠٠٠ ٩٠ شخص بتشويهات دائمة بسبب هذا القاتل الصامت فحسب، بل أعاقت أيضا إيصال المساعدة إلى المحتاجين، وإعادة اللاجئين والعائدين إلى ديارهم، ومنعت استخدام الأراضي في الإنتاج الزراعي.

ولذلك، فإن المساعدات العاجلة المقدمة من المجتمع الدولي إلى حكومة أنغولا في جهودها الرامية لإزالة تلك الألغام سيهيئ بلا شك السلامة والأمن لتحرك الأشخاص والسلع بحرية في جميع أنحاء البلد.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير فاولر، رئيس لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا، على تقريره الشامل الذي ألقى كثيرا من الضوء على زيارته الأخيرة لأنغولا. فمنذ إنشاء فريق الخبراء لدراسة الانتهاكات للجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا - وفي الواقع، بالالتزام الثابت والإخلاص من جانب السفير فاولر، أحرز تقدم في تشديد الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. والحكومة الناميبية تقدم دعمها الكامل للسفير فاولر.

إلا أن هناك بعض التقارير المثيرة للانزعاج تتحدث عن بعض الدول الأعضاء ما برحت تنتهك تلك الجزاءات المفروضة على يونيتا. ومن ثم، يتحتم على هذا المجلس أن يقف وقفة موحدة وصارمة في اتخاذ رد فعل إيجابي تجاه تقرير فريق الخبراء الذي سيقدم بعد عدة أسابيع بشأن التدابير التي ينبغي أن تتخذ ضد أولئك الذين ينتهكون الجزاءات التي فرضها المجلس. وسيظل ذلك الانتهاك يشكل تحديا خطيرا للغاية لسلطة مجلس الأمن الجماعية، بل لسلطة المجتمع الدولي بأسره في الواقع.

ولقد كان للجزاءات تأثيرها في حالات أخرى، ولكنها فشلت في التأثير في حالة اتحاد يونيتا. ولكنني متفائل مع ذلك، بأن الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا سوف تكون مؤثرة بالتأكيد، مع ذلك التوافق في الآراء الآخذ في الظهور بين أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا باهتمام خاص إلى البيان الذي أدلى به سفير ناميبيا، نظرا لقرب بلده من البلد الذي نجري مناقشتنا بشأنه اليوم.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا الخاص للسفير فاولر على ما بذله من جهد وعلى إحاطته الممتازة فيما يتعلق بنتائج زيارته الأخيرة لأنغولا.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بحرارة بنائب وزير العلاقات الخارجية لأنغولا.

كما نود أن ننضم إلى البيان الذي أدلى به السفير لافروف، سفير الاتحاد الروسي بالنيابة عن الترويكا، بما في ذلك ما أعرب عنه من قلق على الأخص فيما يتعلق بمصير ركاب الطائرتين الروسية والأوكرانية اللتين أسقطتا في أنغولا.

ومن الإنصاف، يا سيدي، أن تمنح أنغولا أولوية خاصة في مبادرتكم الهامة بتسمية هذا الشهر "شهر أفريقيا" في مجلس الأمن. وإذا وضعنا في اعتبارنا التطورات الهامة التي حدثت خلال الشهور القليلة الماضية، فمن الضروري للغاية أن يقوم المجلس لا بإجراء استعراض للحالة السائدة في أنغولا برمتها، وإنما يقوم أيضا بتجديد سياسته تجاه ذلك الصراع. وفي ضوء المعلومات التي قدمت توا، أود أن أعرض بإيجاز رؤية بلادي بشأن كيفية إسهام مجلس الأمن، على نحو أفضل، في تحقيق الهدف النهائي ألا وهو استعادة السلام والأمن في أنغولا في هذه المرحلة بوجه خاص.

أولا، ما زلنا نعتقد اعتقادا جازما، بأن المجلس، في النهج الذي يتبعه إزاء التطورات الحالية لا ينبغي له أن يعطي انطباعا بأنه يفضل الحلول العسكرية عن الحلول السياسية. وفي الوقت ذاته، عليه أن يفضح المصادر الحقيقية التي تقف وراء استئناف القتال في أنغولا، ونحن سعداء لتأكدنا من أن ذلك تم بوضوح وبعبارات لا تحتمل اللبس حتى الآن. وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما الاتهامات القائلة بأن السبب الرئيسي للحالة الراهنة في أنغولا يرجع إلى عدم امتثال اتحاد يونيتا، بزعامة السيد سافمبي، لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نشعر بالتشجيع إلى حد كبير نتيجة لبيانات الرئيس دوس سانتوس التي تشير إلى أنه ما زال ينظر إلى بروتوكول لوساكا كأساس صالح لعملية السلام. وهو تأكيد آخر هام أيضا على أن الأمين العام عليه أن يواصل مشاوراته مع حكومة أنغولا بشأن الدور المحدد الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به لتيسير المصالحة الوطنية في البلاد.

ثانيا، ينبغي أن يستخلص المجلس نتائج عملية ذات توجه تنفيذي يرتكز على حقيقة أن الحالة الإنسانية الراهنة في أنغولا هي دون شك من أكثر الحالات حرجا في القارة الأفريقية. وسوف تشجع أوكرانيا المجلس على استعمال كل ما لديه من سلطة لتعبئة جهود المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الأنغولي. وفي نفس الوقت، نؤيد الاستنتاج القائل بأن إعادة إنشاء سلطة الحكومة في الأراضي الشاسعة التي كان يحتلها اتحاد يونيتا من قبل من شأنه أن يزيل أي عوائق تعترض سبيل العمل الإنساني الدولي في أنغولا. ونرى، في رأينا، أنه يتعين على المجلس أن يدعم أيضا

رأي الأمين العام الوارد في تقريره والقائل بأن الجهود الرامية لتحسين البيئة المواتية لإعمال حقوق الإنسان سيكون لها تأثيرا مفيدا على الحالة في أنغولا بأسرها.

ويعتبر تحسين تنفيذ التدابير المفروضة على يونيتا، كما برهن الرئيس الحالي للجنة العقوبات المعنية بأنغولا فعلا على نحو مقنع، بعدا رئيسيا آخر يمكن مجلس الأمن من أن يصبح مؤثرا. ففضلا عن تقليص قدرات يونيتا بشكل جوهري على شن الحرب، أسهم النهج الفعال للسفير فاولر إلى حد كبير في عودة أنغولا إلى الاعتماد على الأمم المتحدة.

وأوكرانيا، من جانبها، على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة لكل من لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا ولفريق الخبراء الذي أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩). وأود أن أؤكد من جديد على أن حكومة أوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على جهودكم النشطة، التي يُتوقع أن تؤدي، ضمن أشياء أخرى، إلى تحديد المصادر الحقيقية للدعم المالي والعسكري ليونيتا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفدي تقرير الأمين العام، والإحاطة الإعلامية المقدمة من وكيل الأمين العام السير برندر غاست والسيد فاولر، فضلا عن البيان الهام الذي أدلى به نائب وزير خارجية أنغولا. كما يرحب وفدي بالبيان الهام أيضا الذي أدلى به سفير الاتحاد الروسي باسم الترويكا.

وعلى الرغم من أن الكارثة الإنسانية في أنغولا تعد من بين أسوأ الكوارث في حالات الصراع في العالم، فمما يدعو إلى الأسى خاصة، أن الأعمال العسكرية العدائية الدائرة هناك حاليا وآثارها التي تضعف من قدرة شعب أنغولا، لم تحظ باهتمام دولي يذكر. وإننا نتفق مع الرأي القائل بأن أول عنصر لا غنى عنه في الجهود الرامية للتوصل إلى حل دائم للنزاع يتمثل في الإنفاذ الفعال للجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ونعتقد أيضا، أنه لكي يشترك اتحاد يونيتا في عملية سلام بأي طريقة هادفة، فإن السيد سافمبي المسؤول أساسا عن استمرار الحرب يجب أن يحرم من القيام بأي دور.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود النشطة التي بذلها السفير فاولر، سفير كندا، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، فيما يتعلق بالجزاءات ضد يونيتا. وقد عاد السفير تواً من آخر زيارة له لأنغولا. وقد أصغينا بانتباه شديد إلى آخر النتائج التي توصل إليها بشأن أثر الجزاءات وسننظر بجدية في مزيد من الجزاءات يمكن أن يفرضها المجلس لتشديد الجزاءات بغية تقليل قدرة يونيتا على شن الحرب.

وما برحت منظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تضطلع بدور هام في التوصل إلى تسوية نهائية للصراع، من حيث تقديمها الدعم السياسي لعملية السلام إلى جانب تعاونهما من أجل تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا بطريقة أكثر فعالية على حد سواء. وتعتمد قدرة اتحاد يونيتا على شن الحرب على قدرتها على تصدير الماس الذي تملكه واستيراد النفط والعتاد الحربي والأسلحة. وتنطوي كل عناصر التصدير والاستيراد هذه على كل من المشتريات من الخارج وعلى الموردين وينبغي أن تعبر أراضي أو أجواء جيران أنغولا. ونحن نشعر بالامتنان للسفير فاولر لنظره في هذه المسائل بمساعدة الحكومات والوكالات الدولية، التي يعد تعاونها أساسيا لتشغيل نظام الجزاءات على نحو أكثر فعالية.

إلا أننا، شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، ما زلنا نعتقد أن الجزاءات المفروضة على يونيتا ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية وهي: إرغام حركة التمرد على العودة إلى العملية السياسية على أساس بروتوكول لوساكا، الذي لا يزال يشكل أنسب آلية للتوصل إلى حل دائم للصراع في أنغولا. ولا نعتقد أن السلم الدائم يمكن تحقيقه باتباع الوسائل العسكرية المحضة. ويشهد على ذلك تاريخ الصراع الطويل في أنغولا. فمصائر الحروب قد تتغير في الميدان، ولكن أسباب الصراع الكامنة وطبيعته الجوهرية تظل كما هي.

ولهذا، المحتم إيجاد عملية مجددة لتنفيذ اتفاق لوساكا. وتتوقف قابلية هذه العملية للثقة وقدرتها على البقاء لا على اشتراك مختلف عناصر يونيتا والحكومة وحدهما فيها، وإنما على اشتراك المجتمع المدني أيضا.

تعد المبادرات الجديدة المستقلة المطالبة بالسلام تعبيرا عن شعور المجتمع الأنغولي العميق بأن الحرب قد أنهكته وهو ما لا يمكن تجاهله بعد الآن. وتنطوي تلك المبادرات على إمكانية تبني ثقافة السلام، التي لا غنى عنها لأي حل دائم للنزاع في أنغولا وهو ما يتجاوز العداوة والكفاح من أجل السلطة والنفوذ بين الطرفين المعاديين. ونرى أن من الأهمية ضرورة أن تكون حالات

التقدم العسكري ضد سافيمبي مشفوعة بالمزيد من الجهود النشطة للتوصل إلى حل دائم، وذلك بدعم تام وبمشاركة تامة من قِبل المجتمع المدني. ولذلك أهمية خاصة بغية ضمان نجاح المرحلة التالية من عملية بناء السلام، التي لا بد أن تبتعد عن الاعتماد على الانتصارات في ميدان المعركة وتتجه صوب الإنجازات على طاولة التفاوض تحقيقا لمصالح الوحدة والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نثني على الحكومة الأنغولية لترحيبها بدور المجتمع المدني في هذه العملية وبمشاركته فيها.

أخيرا، يعرب وفدي عن سروره لتعيين السيد إبراهيم غمباري مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بأفريقيا، مع التركيز بخاصة على أنغولا ضمن مسائل أخرى. ونظرا لمعرفته الواسعة بالمسائل الأفريقية ومهاراته الدبلوماسية الواسعة النطاق، نثق بأنه سيكون خير عون للأمين العام.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يوافق وفدي على النص الكامل لبيان "الدول الثلاث" الذي قرأه السفير لافروف. ونؤيد أيضا بيان الاتحاد الأوروبي. ويؤكد هذان البيانان كلاهما من جديد أن اتحاد يونيتا، تحت قيادة السيد جوناس سافيمبي، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن النزاع الذي طال أمده في أنغولا، ومرد ذلك إلى رفضه الامتثال لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يسعنا إلا أن نرحب بالتمديد الأخير لإدارة الدولة كنتيجة لعملية عسكرية فرضها اتحاد يونيتا على الحكومة. وفي الوقت نفسه، نثني على الحكومة لأنها تحلت بضبط النفس بعد أن حققت النصر في ميدان المعركة ولإدراكها المستمر بأن عودة السلام إلى أنغولا لن تتحقق إلا بحل سياسي. وأظهرت الحكومة حنكة سياسية عندما صرحت بوضوح، حسب رأيها، بأن بروتوكول لوساكا يظل أساسا ناجعا لعملية السلام الأنغولية، ومنحها حق القيام بأنشطة سياسية لجميع مؤيدي سافيمبي الذين يستسلمون لقوات الحكومة.

غير أن من الضروري أن نطلب من حكومة أنغولا إظهار المزيد من الحكمة، لأن المسألة ليست مجرد السماح لفرادى المرتدين بالقيام بدور في السياسة العامة. المطلوب هو الاعتراف، على الرغم من الدور المؤسف الذي يقوم به السيد سافيمبي، بأن اتحاد يونيتا على ذلك النحو ما زال عنصرا من المجتمع الأنغولي، وأنه يتعين أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار، تماما وفقا للنية الأصلية لبروتوكول لوساكا. وإذا كانت الحكومة لا تزال تعتبر بروتوكول لوساكا أساسا ناجحا لعملية السلام، فينبغي أن يكون ذلك معنى اعتبارها. وينبغي أن يعمل جميع الأطراف الآن من أجل التوصل إلى حل شامل من خلال الحوار.

ونشعر بالسرور لأننا علمنا من السيد تشيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، أنه تجرى اليوم المصادقة على اتفاق مركز البعثة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

ونوافق على ما ذكره ممثل أوكرانيا ومفاده أنه لا بد للمجلس ألا يترك انطباعا بأنه يحبذ الحلول العسكرية على الحلول السياسية، وإن وفدي لا يرحب في هذا المجلس، في أغلب الأحيان، بحالات النجاح العسكري. ولكن مقدرتنا على القيام بذلك الآن بالنسبة لحالة أنغولا تجد ما ييسرها إلى حد كبير في استعداد الحكومة على قبول استمرار وجود شعبة حقوق الإنسان فيما يسمى الآن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وأكثر الحجج إقناعا لمنح الشعبة ولاية عريضة وعدم اقتصار مهامها على مجال المساعدة الإنسانية وبناء القدرة مرده إلى أن رصد حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من،

> "إعادة الحياة إلى طبيعتها في البلد والمضي في عملية مصالحة وطنية فعالة". (S/2000/23، الفقرة ٣٠)

حسبما ورد في عبارة الأمين العام.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أرحب، في قاعة المجلس، بنائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، الذي قدم لنا إحاطة إعلامية واضحة ومقنعة هذا الصباح. وأعرب عن امتناني أيضا لتقرير الأمين العام، الذي عرضه بإيجاز السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام؛ وكان ذلك التقرير مفيدا أيضا للغاية ونافعا لمناقشتنا.

ونعتقد بأن نظام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا يشكل عاملا هاما جدا في الأزمة الأنغولية. وتعتمد فعالية هذا النظام بصورة مباشرة على التطورات السياسية والعسكرية، وعلى ثقة الحكومة الأنغولية في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، والتي نرى ضرورة

لتعزيزها. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز عمل السفير روبرت فاولر، الذي اضطلع منذ عام، حينما أصبح رئيسا للجنة الجزاءات، بأنشطة مكثفة لتعزيز فعالية الجزاءات، حسبما أكدت إحاطته الإعلامية الواضحة والدقيقة التي قدمها هذا الصباح بشأن الزيارة التي قام بها إلى المنطقة ونشكره على تلك الإحاطة الإعلامية.

ونود أن نعبر عن قلقنا إزاء الحالة العسكرية، وبخاصة بشأن خطر امتداد النزاع إلى ما وراء حدود أنغولا. ونؤكد من جديد على ما ذكرناه في مناسبات سابقة ومؤداه: أنه لا يوجد حل عسكري ناجع على الأجل الطويل. ولا بد أن يكون الحل سياسيا، وأن يتحقق من خلال الحوار بمشاركة جميع القطاعات، ولا سيما المجتمع المدني.

وفيما يتصل بالحالة الإنسانية، لا بد من معالجة الأوضاع الصعبة التي يحتملها عدد كبير من السكان المدنيين - هناك زهاء مليوني مشرد داخليا، معظمهم في مناطق نائية. ونشعر بالقلق بخاصة إزاء البيانات عن ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وكثير منهم من النساء والأطفال.

كل هذا يعني أنه لا بد أن يولي المجتمع الدولي أولوية للمساعدة الإنسانية. وهنا، ينبغي أن نقدم استجابة سخية لنداء الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ الموحد المشترك بين الوكالات لأنغولا.

إننا نؤيد وجودا متعدد الأوجه للأمم المتحدة في أنغولا، ونأمل أن يبدأ مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في مزاولة أعماله في أسرع وقت ممكن. ونرى أنه ينبغي أن تكون إحدى أولويات المكتب مواصلة البرامج التي قُصد بها تعزيز إقامة العدل وأن يكون يقظا فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان بصورة فعالة.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا التام للسفير غمباري، سفير نيجيريا، الذي عينه الأمين العام مؤخرا مستشارا خاصا لأفريقيا، مع التركيز بخاصة على أنغولا، من جملة مسائل أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي في الختام بملاحظة واحدة وحسب، وهي أنه قد أعرب هنا اليوم عن إجماع قوي جدا على دعم الجزاءات. ونحن نتطلع قدما إلى أن يُقدم لنا السفير فاولر تقريرا أكثر دقة في المستقبل القريب. وستفعل حكومتي كل ما في وسعها، وأكثر مما فعلت في الماضي، لمساعدة تلك العملية عندما نستمع إلى تفاصيل أكثر من السفير فاولر. وأنا أحثه على أن يقدم تقريره لنا في أقرب وقت ممكن، في الشهر المقبل أو نحو ذلك.

وآمل أن يكون العالم مصغيا إلينا بانتباه شديد. وآمل أن يستمع من يوجدون في أدغال أنغولا، والذين واصلوا شن هذه الحرب بدون ضرورة لوقت طويل للغاية، إلى هذه الرسالة - رغم أنها قد تكون أصبحت باهتة حينما تصل إليهم - وأن يفهموا أن الحرب لا تفيد أحدا وتدمر الإمكانات العظيمة لشعب أنغولا.

ونظرا لعامل الوقت، سأوزع ملاحظاتي في موعد لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

— — — — —